

قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية
(دراسة مقارنة)

**Measuring the Efficiency and Effectiveness of Accounting
Systems in the Kuwait Oil Companies
(Comparative Study)**

إعداد الطالب
منصور محمد العجمي

إشراف
الدكتور فخر السليحات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة

كلية الأعمال
جامعة عمان العربية
قسم المحاسبة

2011

التفويض

أنا منصور محمد العجمي أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي
للمكتبات أو الشركات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها

الاسم: منصور محمد العجمي

التوقيع: 

التاريخ: 2011 - 4 - 22

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية

(دراسة مقارنة) وأجيزت بتاريخ 22 / 3 / 2011

إعداد

منصور محمد العجمي

إشراف

الدكتور نمر السليحات

التوقيع

.....

.....

.....

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور يسري أمين / رئيساً

الأستاذ الدكتور يوسف سعادة / عضواً

الدكتور نمر السليحات / عضواً ومشرفاً

شكر وتقدير

احمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمُنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الجليل الدكتور نمر سليحات الذي تكّرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة حيث قدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

ويسرني أن أتقدم لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عمان العربية بعظيم الامتنان والعرفان، وأقدم خالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور بشير البنا والدكتور احمد السكر على الرعاية الأخوية، وللأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالأستاذ الدكتور يسري أمين رئيس قسم المحاسبة في جامعة عمان العربية والأستاذ الدكتور يوسف سعادة من جامعة العلوم التطبيقية على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، فلهم جميعاً كل الشكر والتقدير على تفضلهم بقراءة ومناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم القيمة، كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية، والذين يعود إليهم الفضل في نجاحي في إتمام الدراسة التطبيقية، لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة وطننا العزيز.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور سعيد التل ونوابه الأفاضل، واخص بالذكر نائبه الأستاذ الدكتور كايد عبدالحق، وعميد كلية الأعمال الأستاذ الدكتور فؤاد الشيخ سالم والإداريين وكافة العاملين في جامعة عمان العربية على حسن المعاملة وطيبها وعلى جهودهم الكبيرة في رعاية طلاب هذا الصرح العالمي المتميز.

الإهداء

إلى وطني الحبيب: الكويت

إلى ينبوع الحب والحنان وأول كلمة نطق بها لساني الوجه الذائب في الأعماق، إلى من كان رضاها
غايتي وطموحي.... فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر!
والدتي الحبيبة

إلى قرة عيني ورفيقة دربي وشريكة أحلامي وأم أطفالي صاحبة البصمة الصادقة المضيئة في حياتي
العلمية والعملية.... باعثة العزم والتصميم والإرادة.
زوجتي الغالية

إلى الذين سبقت محبتهم كل معاني الكلمات السامية في معجم الحياة المفعم بالحب، فكبرت بينهم
وأسير على الدرب معهم.... رفقاء البيت الطاهر الأنيق.
أشقائي وشقيقتي

إلى من أتمنى لهم حياة مشرقة ودروبا منيرة كنور الصباح، وتفوقاً على مر الأيام.
أبنائي وبناتي

إلى الأصدقاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء.....
و	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال.....
ي	الملخص باللغة العربية
ل	Abstract
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....
2	1-1 مقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها.....
4	3-1 فرضيات الدراسة.....
5	4-1 نموذج الدراسة
6	5-1 التعريفات الإجرائية
8	6-1 أهمية الدراسة
9	7-1 أهداف الدراسة
11	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
12	1-2 تمهيد.....
13	2-2 النظام.....
14	1-2-2 مفهوم النظام
14	2-2-2 خصائص النظام
15	3-2-2 نظام المعلومات.....
15	4-2-2 مكونات نظام المعلومات:
17	3-2 نظام المعلومات المحاسبي
20	1-3-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.....
20	2-3-2 الملاءمة (Relevance):
22	3-3-2 المصادقية:
23	4-2 استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي

24	1-4-2 مواصفات النظام المحاسبي الآلي
25	2-4-2 الأنظمة الجزئية لنظام معلومات المحاسبة
34	2-5-2 الدراسات باللغة الانجليزية
37	3-5-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
39	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
40	1-3 مجتمع الدراسة وعينتها
41	2-3 وحدة التحليل وعينتها
41	3-3 تصميم الدراسة
41	1-3-3 نوع الدراسة
43	2-3-3 طبيعة الدراسة
43	4-3 أسلوب جمع البيانات
43	1-4-3 البيانات الثانوية
44	2-4-3 البيانات الأولية
44	5-3 أداة الدراسة
44	6-3 قياس المتغيرات
45	7-3 أسلوب تحليل البيانات
46	8-3 صدق وثبات أداة الدراسة
46	9-3 ثبات فقرات الاستبانة
47	10-3 حدود الدراسة
49	الفصل الرابع عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات
50	1-4 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للمتغيرات
54	3-4 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للبيانات
73	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
74	1-5 تحليل ومناقشة النتائج
78	2-5 التوصيات
80	قائمة المراجع
85	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
50	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	الجدول (1-2)
53	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	الجدول (1-3)
60	قيمة معامل الثبات للمتغيرات بالنسبة للاستبانتين	الجدول (2-3)
64	توزيع عينتي الدراسة من المديرين والمحاسبين الماليين	الجدول (4-1)
68	نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى	الجدول (4-2)
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى	الجدول (4-3)
71	نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية	الجدول (4-4)
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية	الجدول (4-5)
74	نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة	الجدول (4-6)
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة	الجدول (4-7)
77	نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة	الجدول (4-8)
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة	الجدول (4-9)
80	نتائج اختبار t . test للفرضية الخامسة	الجدول (4-10)
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الخامسة	الجدول (4-11)
83	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: فعالية النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية	الجدول (4-12)
86	نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للعوامل الديموغرافية للمستجيبين لعينة شركة البترول الوطنية	الجدول (4-13)
87	نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى للعوامل الديموغرافية للمستجيبين لعينة شركة نفط الخليج الكويتية	الجدول (4-14)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
7	فمؤذج الدراسة	الشكل (1-1)
19	مكونات نظام المعلومات	شكل (1-2)
22	الدورة المحاسبية	شكل (2-2)

الملخص باللغة العربية

قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية

(دراسة مقارنة)

إعداد

منصور محمد العجمي

إشراف

الدكتور نمر السليحات

استهدفت هذه الدراسة قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية، وذلك من خلال دراسة مقارنة للنظم المحاسبية المطبقة في شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة نفط الخليج الكويتية. شمل مجتمع الدراسة جميع المديرين الماليين والمحاسبين، والذين يمارسون العمل المحاسبي ويمتثلون مستوياتهم الوظيفية في هاتين الشركتين كوحدة تحليل لهذه الدراسة، أما العينة فتكونت من (89) مديراً مالياً ومحاسباً في شركة البترول الوطنية الكويتية، كذلك (66) مديراً مالياً ومحاسباً في شركة نفط الخليج الكويتية، وقد اعتمد الباحث على مصدرين رئيسيين لجمع المعلومات والبيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

استخدم الباحث مقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة. كما تم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل (T-Test) للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها، إضافة إلى استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، وذلك لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الخصائص الديموغرافية للمديرين الماليين والمحاسبين.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- إن مستخدمي النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية يمتلكون مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي.
 - 2- إن النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.
 - 3- إن النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية قابلة للتحديث وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.
 - 4- إن مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والمصدقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.
 - 5- إنه لا توجد معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة.
 - 6- إن مخرجات النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية تتمتع بخاصية الموثوقية والمصدقية والملاءمة والتوقيت المناسب.
 - 7- وجود فروق في فعالية النظام المحاسبي المطبق في شركات البترول الكويتية، تعزى إلى متغيرات النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني.
- وعلى ضوء النتائج قدم الباحث عدداً من التوصيات أبرزها:
- 2- ضرورة استبدال النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية بنظام محاسبي إلكتروني حديث، وقادر على مواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة.
 - 6- ضرورة إشراك القائمين على الإدارات المالية وأقسام المحاسبة في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية.
 - 7- ضرورة إعادة تقييم دورية للبرمجيات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية.
 - 8- يوصي الباحث الدارسين والباحثين الآخرين باختيار مكوناً واحداً من مكونات النظام المحاسبي، وإجراء دراسات عليه كون مكونات النظام المحاسبي تعتبر مجالاً خصباً لمثل هذه الدراسات المتعمقة.

Abstract

Measuring the Effectiveness of Accounting Systems in the Kuwait Oil Companies (Comparative Study)

Prepared by

Mansour Al-Ajami

Supervised By

Dr. Nimer Slahat

The present study aimed at measuring the effectiveness of accounting systems in the Kuwait oil companies through studying and comparing the conducted accounting systems in the Kuwaiti national oil company and the Kuwaiti Gulf oil company. The population of the study consisted of all the financial managers and accountants practicing accounting work at their different job levels in these two companies. The sample of the study consisted of 89 financial managers and accountants from Kuwaiti national oil company and 69 financial managers and accountants from the Kuwaiti Gulf oil company. The researcher depended on two main sources to collect the information and data, those were the primary and the secondary data.

Means, standard deviations, frequencies and percentages were used to describe the viewpoints of the study sample about the study variables and also to determine the importance of the statements of the questionnaire.

T- test was used to test the hypotheses of study to check the results of the study. ANOVA was used to examine the extent to which there were statistically significant differences in the samples' responses due to the demographic characters of the financial managers and accountants.

The main findings of the study were:

1. Users of applied accounting systems in the Kuwaiti oil companies have specialized technical qualifications and experiences in the field of accounting.
2. Conducted accounting systems in the Kuwaiti oil companies are able to cope up with changes that may occur in the standards of the international accounting systems, which increases the quality and effectiveness of these systems.
3. Applied accounting systems in Kuwaiti oil companies can be improved to cope with the rapid technological developments, which increases the quality and effectiveness of those systems.
4. Output of applied accounting systems in Kuwaiti oil companies have quality properties (relevance and reliability), which increases the quality and effectiveness of those systems.
5. There were no obstacles hindering the conducted accounting systems in the Kuwaiti oil companies, which may limite the quality and effectiveness of present systems.
6. The outcomes of the conducted accounting systems in Kuwaiti oil companies have properties of reliability, trust worthy, relevance, and suitable timing.

7. There were differences in applied accounting effectiveness system in Kuwaiti oil companies due to variables of social type, age, experience, scientific qualification, and the occupational qualification.

In light of the findings of the study, the researcher has the following recommendations:

1. Replacing the conducted accounting system conducted in Kuwaiti oil companies with a modern electronic one which is able to cope up with the continuous technological developments.
2. Engaging the financial managers and workers in the accounting departments in making the financial policies, procedures, and instructions of the conducted accounting system in the Kuwaiti oil companies.
3. The necessity for a periodical evaluation of the applied programs in the accounting information system conducted in the Kuwaiti oil companies.
4. Other researchers are recommended to choose one component of the accounting system components study them since the components of the accounting system is considered a very rich field for such in depth studies.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 نموذج الدراسة

5-1 التعريفات الإجرائية

6-1 أهمية الدراسة

7-1 أهداف الدراسة

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

يعد النظام المحاسبي الجيد من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة والإطراف الأخرى، بالبيانات والمعلومات المطلوبة لتحليل الأعمال واتخاذ القرارات باعتباره نظاماً للمعلومات، ولقد كان النظام المحاسبي في الماضي مجرد أداة لبيان طبيعة العمليات ذات الطابع المالي التي تمارسها المؤسسات، وتسجيل هذه العمليات دفترياً وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها. ولكن أصبح ينظر إليه إلى جانب كونه أداة للتسجيل الدفترى للعمليات على أنه نظام لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة، ويوفر الأساس المطلوب لاتخاذ القرارات ويساعد في إعداد تقارير متابعة دورية تساعد بدورها على تحقيق رقابة فعالة.

وإذا كان النفط مهماً بالنسبة لاقتصاديات مختلف دول العالم، فهو أكثر أهمية بالنسبة لدولة الكويت، التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على النفط، وارتبطت في نشأتها وتطورها بهذا القطاع الحيوي، وقد كان للنفط وما يزال دوراً مهماً في مسيرة الكويت وأنشطتها الاقتصادية والعمرانية الحديثة، كما يحتل هذا القطاع مكاناً متميزاً ومتقدماً بين بقية القطاعات الاقتصادية.

تمارس الشركات دوراً كبيراً في العمليات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية، حيث تأتي أهمية دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق في هذه الشركات من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات الإدارية والإنتاجية، ومن هنا تأتي ضرورة تحديث هذا النظام لضمان نوعية ما ينتج من معلومات محاسبية، تستخدم لقياس كفاءة وفاعلية الأنشطة التي تمارسها هذه الشركات، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، التي تتطلب التحديث المستمر، والمتلائم مع احتياجات الدولة والذي يتناسب مع التطورات الهائلة في الأنظمة المحاسبية العالمية.

جاءت هذه الدراسة بهدف قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية، وذلك من خلال دراسة ومقارنة النظم المحاسبية المطبقة في شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة نفط الخليج الكويتية. وقد قام الباحث باختيار المديرين الماليين والمحاسبين، والذين يمارسون العمل المحاسبي وبمختلف مستوياتهم الوظيفية في هاتين الشركتين كوحدة تحليل لهذه الدراسة، لذلك فإن هذه الدراسة يمكن أن تسهم في إيجاد قاعدة معلومات وبيانات حول جوانب النجاح أو القصور في النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية، كون هذا القطاع هاماً جداً لتنفيذ عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت.

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

يؤكد الفكر المحاسبي على أهمية المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي، والتي تمثل مؤشراً هاماً على سير العمل وكفاءته داخل المؤسسة، وهذا يتطلب من المؤسسات إيجاد آليات تتعلق بنظامها المحاسبي وبشكل يمكنها من أداء العمل بكفاءة عالية، مع ضرورة إيجاد صيغة لتطبيق هذه الآليات مقارنة مع المعايير الموضوعية.

تتمحور مشكلة الدراسة حول النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية، ومدى قدرتها على مواكبة البرامج والتطورات في مجال العمل المحاسبي، وما تتطلب هذه النظم من إعادة النظر في مكوناتها، باعتبارها المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية التي تمثل المؤشر الرئيس على سير العمل وكفاءته داخل شركات النفط الكويتية. وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: هل تملك شركات النفط الكويتية وحدات محاسبية وآليات كفؤة وفعالة في نظمها المحاسبية تؤهلها للقيام بواجباتها؟

ويمكن تحقيق هذا الغرض من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

السؤال الأول: هل يملك محاسبو النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي بحيث تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم؟

السؤال الثاني: هل تستطيع النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية بحيث تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم؟

السؤال الثالث: هل النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية قابلة للتحديث وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة بحيث تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم؟

السؤال الرابع: هل تتمتع مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم؟

السؤال الخامس: هل هناك معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة؟

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تعزى إلى لعوامل الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني، نوع النشاط)؟

3-1 فرضيات الدراسة

للإجابة عن عناصر مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية العدمية الرئيسة التالية: لا تملك شركات النفط الكويتية وحدات محاسبية وآليات كفؤة وفعالة في نظمها المحاسبية تؤهلها للقيام بواجباتها. وقد انبثقت عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

HO1 لا يمتلك محاسبو النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي بحيث تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الفرضية الثانية:

HO2 إن النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية غير قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الفرضية الثالثة:

HO3 إن النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية غير قابلة للتحديث ولا تتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الفرضية الرابعة:

HO4 إن مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية لا تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الفرضية الخامسة:

HO5 هناك معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة.

الفرضية السادسة:

HO6 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تعزى إلى لعوامل الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني، نوع النشاط)؟

4-1 نموذج الدراسة

ولتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها في تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير

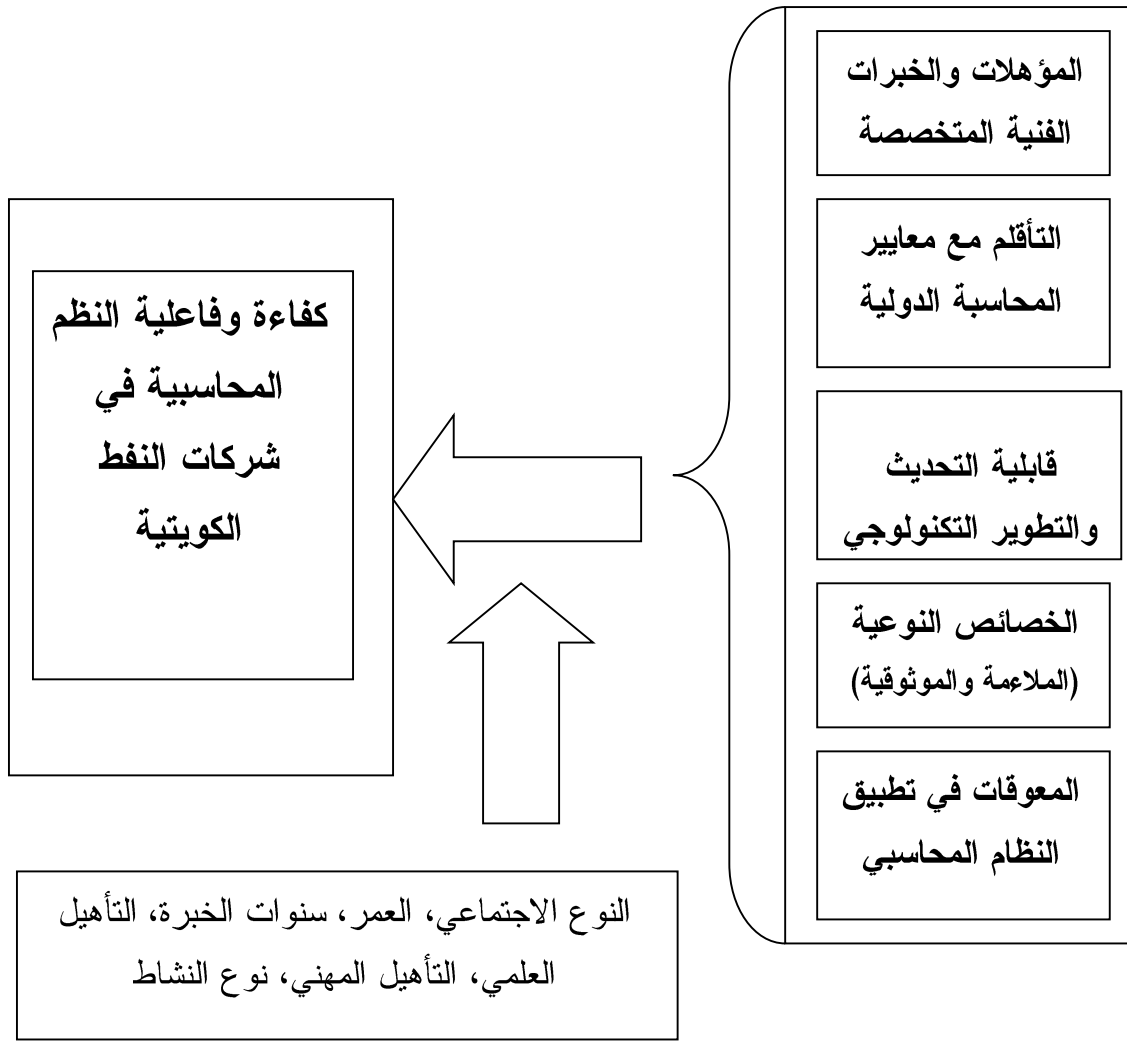
التابع، فقد تم تصميم نموذج خاص بالدراسة، والشكل التالي رقم (1-1) يوضح ذلك.

المتغير التابع

المتغيرات المستقلة

الكفاءة والفاعلية

العوامل المؤثرة في النظم
المحاسبية



الشكل رقم (1-1)

نموذج الدراسة

5-1 التعريفات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد المعاني الإجرائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة

والمستخدمة فيها وكما يلي:

النظام المحاسبي: هو نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار، وهو كغيره من الأنظمة مكون من المدخلات والمعالجات والمخرجات، بالإضافة إلى التغذية العكسية.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: هي عبارة عن الصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة وهي:

- الملاءمة: هي مدى كفاءة التقارير والقوائم المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب.

- المصدقية: وهي القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة ممكنة من الخوف، ويتحقق ذلك بتوافر ثلاثة عناصر هي صدق التمثيل، قابلية التحقق، والحيادية.

المؤهلات والخبرات: هي المؤهلات العلمية والخبرة الفنية والعلمية المكتسبة والمعرفة بالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة المتعارف عليها الواجب توافرها لدى العاملين على تطبيق النظام المحاسبي، والتي تؤهلهم لأداء الدور الحيوي المطلوب منهم وتسمح بممارسة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية. تقييم فعالية النظام المحاسبي: هي وقائع بارزة يتم كشفها وتحليلها ومقارنتها وتسجيلها من خلال فحص المستندات أو مقابلة الأفراد، ومقارنتها بالقواعد والمعايير المعتمدة أثناء القيام بالتقييم وذلك بهدف الوصول إلى نتائج محددة يتم استخلاصها منها.

الكفاءة: معدل قياس مادي للمدخلات وترتبط بالطريقة التي تستخدم فيها الموارد المتاحة (المالية والبشرية والمادية) أفضل استخدام ممكن في النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية.

الفاعلية: درجة النجاح في تحقيق البرامج والأنشطة للأهداف المحددة لها وترتبط بالمدى الذي تم تحقيقه من النتائج المرغوب فيها في النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية.

التأقلم مع معايير المحاسبة الدولية: هي قدرة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية على التأقلم مع البيانات الإدارية الصادرة عن الهيئة المهنية المحاسبية فيما يتعلق بالقوائم المالية أو العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

قابلية التحديث والتطوير: هي مدى وقدرة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية على التكيف والاستجابة للتعديلات والتطوير وفق الأنظمة المحاسبية المعمول بها.

مؤسسة البترول الكويتية: هي مؤسسة وطنية شاملة لإدارة المصالح النفطية للشركات الكويتية، تأسست عام 1980 لتقدم سلسلة من الخدمات في مجال الصناعة النفطية، من خلال الشركات التابعة لها والتي تتولى مهاماً مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتريكيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري، وشركتي البترول الوطنية الكويتية و النفط الخليج الكويتية، هما شركتان من ضمن عشر شركات تابعة لها.

شركة البترول الوطنية الكويتية: تأسست عام 1960 كشركة مملوكة من قبل القطاعين العام والخاص وبدأت عملياتها في مصفاة الشعبية في عام 1968، وتدير الآن عمليات مصفاة ميناء الأحمدى ومصفاة ميناء عبدالله، وتقوم بتسويق زيت الوقود في محطات التعبئة التابعة لها في السوق المحلية، وتنتج مصافيتها العديد من المنتجات النفطية مثل الغاز والكيروسين وغيرها.

الشركة الكويتية لنفط الخليج: هي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية تأسست عام 2002 لتمثل حصة الكويت في إدارة حقول المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية بدلاً عن شركة الزيت العربية بعد انتهاء عقدها مع الكويت.

6-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تمارسه شركات النفط، وبالتالي إن استطاع الباحث الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة فسوف يتمكن من الإسهام في تدعيم قدرة هذه الشركات على المنافسة العالمية، وبالتالي انعكاس تلك القدرة إيجابياً على الاقتصاد الوطني لدولة الكويت.

كما وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها تقوم على استقراء وتشخيص الواقع الحالي للنظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية، وذلك بتحليل وتقييم الآليات المستخدمة في هذا النظام التي تؤهلها للقيام بواجباتها، ومدى استجابتها لمتطلبات التطوير والتحديث، ورفع كفاءة إدارته وتحقيقه للأغراض المختلفة، والمتمثلة بشكل أساسي في قياس فعالية النظم المحاسبية، لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال النظر إلى الأمور التالية:

- 1- إنها تقيس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية، وبالتالي توفر قاعدة معلومات وبيانات حول واقع الأنظمة المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية، مما يسهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الكويتية بشكل خاص في هذا المجال.
- 2- تناولت هذه الدراسة قطاع النفط وهي بذلك تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية هذا القطاع كرافد أساسي وهام من روافد الاقتصاد الوطني لدولة الكويت.
- 3- إنها تدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في مجال الأنظمة المحاسبية في بيئة شركات النفط في الكويت، من خلال بيان أثر هذه الأنظمة ورفد هذه الشركات بالملاحظات والتقييم المناسب الذي ينعكس على تطوير أدائها المحاسبي.

7-1 أهداف الدراسة

من المتعارف عليه بأن قدرة الشركات على تبني الآليات العالمية المتبعة من قبل دول العالم المتقدم في مجال تطبيق الأنظمة المحاسبية، سينعكس وبشكل مباشر على تأهيلها لدخول الأسواق العالمية، وبالتالي امتلاك ميزة تنافسية تنعكس نتائجها على اقتصاد الدولة، وذلك بقياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط، للوقوف على مدى الحاجة إلى استبدال هذه النظم في الشركات بنظم محاسبية قادرة على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر ومواكب للتطورات التي تفرضها المعايير الدولية.

ومما سبق فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة مدى امتلاك شركات النفط للآليات والأساليب المناسبة في نظامها المحاسبي التي تؤهلها للقيام بواجباتها المحاسبية، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات.
- 2- التعرف على آراء المديرين والمحاسبين وذلك لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين النظم المحاسبية، وذلك للوقوف على السلبيات التي تحد من كفاءة هذه النظم، وبالتالي التعرف على أهم المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي من الناحية الشكلية والفنية والقانونية في إطار الأئمة الحديثة للارتقاء بأنشطة هذه الشركات.

- 3- قياس مدى التطابق بين واقع النظم المحاسبية في قطاع النفط في الكويت، من خلال شركتي البترول الوطنية الكويتية و النفط الخليج الكويتية مع الإطار النظري في مجال النظم المحاسبية.
- 4- التعرف على أهم المشاكل المتعلقة في تطبيق قواعد وتعليمات النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط من جوانبها المختلفة، وتحديد أهم الثغرات والمشكلات التي تكتنفها.
- 5- قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية القائمة في شركات النفط ومدى استجابتها لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية، من خلال المقارنة بين شركتي البترول الوطنية الكويتية و النفط الخليج الكويتية.
- 6- إمكانية الوصول إلى نتائج ذات دلالات إحصائية يمكن في ضوئها تقديم التوصيات المناسبة، لتطوير النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 تمهيد

2-2 النظام

3-2 نظام المعلومات المحاسبي

4-2 استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي

5-2 الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالأطر المختلفة المتعلقة بالنظام المحاسبي، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعدُّ أساساً للدراسة الميدانية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث تناول الأول الإطار النظري للدراسة وشمل المراحل التي مرت وتطورت بها المحاسبة، والمفاهيم الخاصة بالنظام بشكل عام وخصائصه ومكونات نظام المعلومات. كما تم في هذا المبحث التحدث عن النظام المحاسبي من حيث مفهومه وعناصره ومقوماته ومكوناته ووظائفه واستخدام الحاسب الآلي فيه، كما تم التطرق إلى الصناعة النفطية في الكويت وصناعة البتروكيماويات، ومؤسسة البترول الوطنية، فيما خصص المبحث الثاني لمراجعة أهم الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

1-2 تمهيد

فرضت شدة المنافسة والتطور التكنولوجي السريع في عالم الأعمال تحديات كبيرة وتغيرات معقدة، مما يتطلب من المنظمات التركيز على أهمية الإدراك السليم لهذه التحديات، والتقدير الصحيح والواقعي لفرص التعامل معها، فمسألة بقاء المؤسسة ومهوها أصبحت صعبة وحرجة، وتستدعي تضافر الجهود وتكاملها وتناسقها على مختلف المستويات، حيث إن نظم المعلومات الإدارية تقوم بدور هام في تزويد المؤسسات بالمعلومات التي يستعملونها في اتخاذ القرارات الرشيدة، التي تقود المؤسسة إلى برّ الأمان، وأحد الأنظمة الجزئية المكونة لنظم المعلومات الإدارية هو نظام المعلومات المحاسبي الذي يكتسب أهمية بالغة كنظام جزئي داخل المؤسسة، حيث يعتمد على مخرجاته في اتخاذ العديد من القرارات (العدلوني، 2002، ص6).

وقد نشأ الاهتمام بالمحاسبة وبضرورة توافر الأسس العلمية لتعليمها وممارستها بنشوء الحاجة إلى ممارسة الأعمال التجارية المختلفة، ومن ثم ضرورة قياس نتائجها وتقديم البيانات والمعلومات التي يحتاجها الأشخاص القائمون بتلك الأعمال أو الجهات التي يهتمها ذلك، فالمعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات،

حيث إن مهنة المحاسبة لها أهمية وتأثير لا يمكن إغفالهما في هذا المجال. كما أصبح هناك حرصٌ من الجهات المختصة على أهمية مواكبة المحاسبة للتطورات العلمية والمهنية حيث تسعى الجهات ذات العلاقة إلى تفعيل دور هذه المهنة، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تضيفي الأساس السليم والفعّال على إعداد تقارير مالية مفيدة، تلتزم المؤسسات بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة (السويلم، 2002، ص21).

2-2 النظام

تشكل المنظمة في حدّ ذاتها نظاماً مفتوحاً على البيئة الخارجية، وحتى تضمن الترابط والانسجام بين أجزائها وأفرادها يجب أن تتعامل معهم على أنهم كذلك أنظمة جزئية منها، حيث يتم انتقال المعلومة فيما بينهم عن طريق الاتصال بين النظام الذي ينتج المعلومة (مخرجات) والنظام الذي يستعملها (مدخلات) عن طريق التغذية العكسية (البكري، 1998، ص20).

وبالتالي فإن الهدف من استخدام النظام المحاسبي هو تدعيم جميع وظائف المنظمة، هذه الوظائف مترابطة مع بعضها بعضاً، والمنظمة تبحث دوماً عن إيجاد الطريقة المثلى لتحقيق الانسجام بينها، وبخاصة وأنّ النشاط الذي تقوم به يتسم بدرجة من التعقيد والتداخل، وهذا ما يجعل المنظمة تستعمل المحاسبة كأداة لحساب الإيرادات والتكاليف والنتائج المتعلقة باستغلالها العادي والاستثنائي، واستعمالها كذلك كأداة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

وتعتبر المعلومات أساساً لاتخاذ القرار، ولكي يكون القرار جيداً وصائباً إلى حدّ ما يجب أن يعتمد على معلومات ملائمة، من بينها المعلومات المحاسبية والتي تأخذ قدرّاً من الأهمية لا يقل عن المعلومات الإدارية الأخرى، وقد تكون المعلومات المحاسبية كثيرة داخل المؤسسة الواحدة، لهذا يجب تصنيفها حسب ما يحتاج إليه متخذ القرار والأطراف الخارجية، كما يجب العمل المستمر من أجل تحقيق شروطها، ومن بين الحلول المعتمدة حوسبة نظام المعلومات المحاسبي، لكن هذا لا يعني أن تبحث المؤسسة دوماً عن معلومات محاسبية ذات جودة عالية دون الانتباه إلى التكاليف التي تولدها هذه الحوسبة، فالمقابلة بين عائد نظام المعلومات المحاسبي الآلي أو اليدوي والتكاليف المنجّرة عنه أمر بالغ الأهمية لضمان كفاءة وفعالية سير العمل داخل المؤسسة.

1-2-2 مفهوم النظام

النظام هو مجموعة من العناصر ترتبط فيما بينها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف، ويتألف النظام من مجموعة من العناصر المادية (آلات، معدات، محركات، قطع غيار وغيرها) أو الخطوات الإدارية (تخطيط، تنظيم، رقابة، توجيه)، وقد يكون العنصر— بسيطاً أو مركباً يشكل نظاماً يتفرع من النظام الكلي، أساسياً أو ثانوياً، حيث ترتبط هذه العناصر مع بعضها بعلاقات تبادلية، بحيث يؤدي كل منها دوره بغية تحقيق الغاية التي ينشدها النظام، وتجمع عناصر النظام والعلاقات فيما بينها في إطار يشكل حدود النظام مميّزاً النظام عن بيئته، فالنظام شيء له هوية، نشاط، وظيفة، وغاية، وهو مجهز بهيكل، يتطور مع الزمن داخل المحيط (قاسم، 1998، ص 18).

ويشير (القشي— 2003، ص26) إلى أن النظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المترتبة مع بعضها بعضاً بصورة منتظمة ومتفاعلة مع بعضها بعضاً ومع البيئة المحيطة، بحيث تشكل نظاماً متكاملًا يسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة. والنظام يكون محكوماً بسياسات وإجراءات يتم إتباعها بشكل دائم وروتيني، سواء أكان النظام يدوياً أم محوسباً، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات والإجراءات تتم مراقبتها للتأكد من عدم مخالفة الإجراءات واختراق للسياسات الموضوعة.

2-2-2 خصائص النظام

يشير (حسين، 2002، ص12) إلى أن النظام يتمتع بمجموعة من الخصائص تظهر بما يلي:

أ- التنظيم: فعناصر النظام مرتبة بشكل يساهم في تحقيق هدف النظام، فمثلاً نظام الحاسوب يتألف من وحدة معالجة مركزية، وحدة إدخال، وحدة إخراج، وحدة تخزين، وعند ربط هذه الوحدات مع بعضها فإنها تعمل بطريقة منظمة تحقق الهدف المنشود.

ب- التفاعل: النظام يؤثر ويتأثر بالمحيط ويتميز بقدرة عناصره على التفاعل مع بعضها بعضاً، فعلى كل عنصر— أن يؤدي دوره، ويتفاعل مع غيره من العناصر من أجل تحقيق هدف النظام، ففي نظام الحاسوب لا بد وأن تتفاعل وحدة المعالجة المركزية مع ما تم إدخاله من بيانات عبر وحدة الإدخال ليتم الحصول على المخرجات المطلوبة.

ج- التكافل: ويقصد به مدى اعتماد كل عنصر- من عناصر النظام على عمل العنصر- الآخر في أداء عمله في النظام، ففي نظام الحاسوب فإن وحدة المعالجة المركزية تعتمد على وحدة إدخال البيانات لتتمكن من القيام بدورها بالشكل الأمثل.

د- التكامل: فالنظام الكلي ينقسم إلى أنظمة جزئية والتي تنقسم بدورها إلى أنظمة فرعية أصغر، أي كل نظام محتوي في نظام أكبر منه، حيث إنه كل عنصر- من عناصر النظام يعمل بطريقة تتكامل مع عمل العنصر- الآخر بغية تحقيق الهدف النهائي للنظام، كأن تنجز وثيقة على مراحل متعددة لدى عدة موظفين وعلى التسلسل في مؤسسة ما، وان لكل نظام غاية مركزية يعمل على تحقيقها.

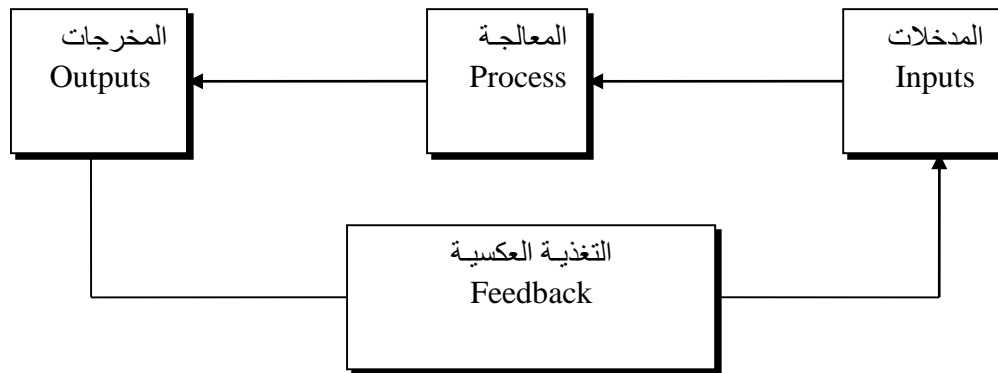
3-2-2 نظام المعلومات

يعتبر نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار، ونظام المعلومات هو مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم، من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم. والمعلومة هي عبارة عن بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكلة معينة أو الإجابة عن سؤال معين، والبيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً، بحيث يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرار (قاسم، 1998، ص15).

4-2-2 مكونات نظام المعلومات:

يشير (الدهراوي، ومحمد، 2000، ص4) إلى أن نظام المعلومات يتكون من المدخلات، المعالجة،

المخرجات، التخزين، والتغذية العكسية، كما هو موضح في شكل رقم (1-2) التالي:



شكل رقم (1-2)
مكونات نظام المعلومات

1-4-2-2 المدخلات: هي العناصر التي تدخل في عملية المعالجة وتؤثر في النظام وتكون مستمدة من البيئة التي توجد فيها، وتشكل مدخلات النظام نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام، والتي تتم عن طريق عملية التجميع، والتي تشمل تسجيل، تصنيف، وترميز الظواهر أو الأشياء كما هي موجودة على حالها لفترات زمنية معينة، وتكون ممثلة في شكل مواد أولية، عمالة، رأس مال، معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى، ومصادر الحصول عليها يكون من:

أ- مصادر داخلية تشكل مجموعة نشاطات المؤسسة الإدارية أو الفنية.

ب- مصادر خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة مثل السوق، الزبائن، الموردون، المنافسون، والقانون.

2-4-2-2 التخزين: هي عملية حفظ البيانات أو المعلومات لاستعمالها في وقت لاحق، وهناك وسائل تخزين كلاسيكية كسجلات الأرشيف، ووسائل تكنولوجية كالأسطوانة المرنة أو المضغوطة أو داخل جهاز الحاسب الآلي.

3-4-2-2 المعالجة: وهي الجانب الفني من النظام والتي تمثل التحويلات التي تطرأ على المدخلات للوصول إلى مخرجات، حيث يُحدث تفاعلاً بين عناصر النظام المختلفة من ناحية وبينها وبين مدخلاته من ناحية أخرى، وتمثل المعالجة حالة من التفاعل المحدد (والذي يتم التحكم به) وجميع العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات لتحويلها إلى مخرجات، وعادة ما تعتمد عملية المعالجة على ما يلي:

أ- النماذج الرياضية، الإحصائية، الاحتمالية، تحليل البيانات، والمنحنيات البيانية.

ب- النماذج المشتقة من بحوث العمليات.

ج- النماذج المحاسبية، محاسبة التكاليف، المحاسبة العامة وغيرها.

د- النماذج الاقتصادية، كجداول الإدخالات والاخراجات.

هـ- كما يمكن لعملية المعالجة أن تتم باستعمال الحواسيب (برامج، برمجيات)، وهذه الطريقة سريعة تسمح بكسب الوقت وتعطي مصداقية أكبر للمعلومة.

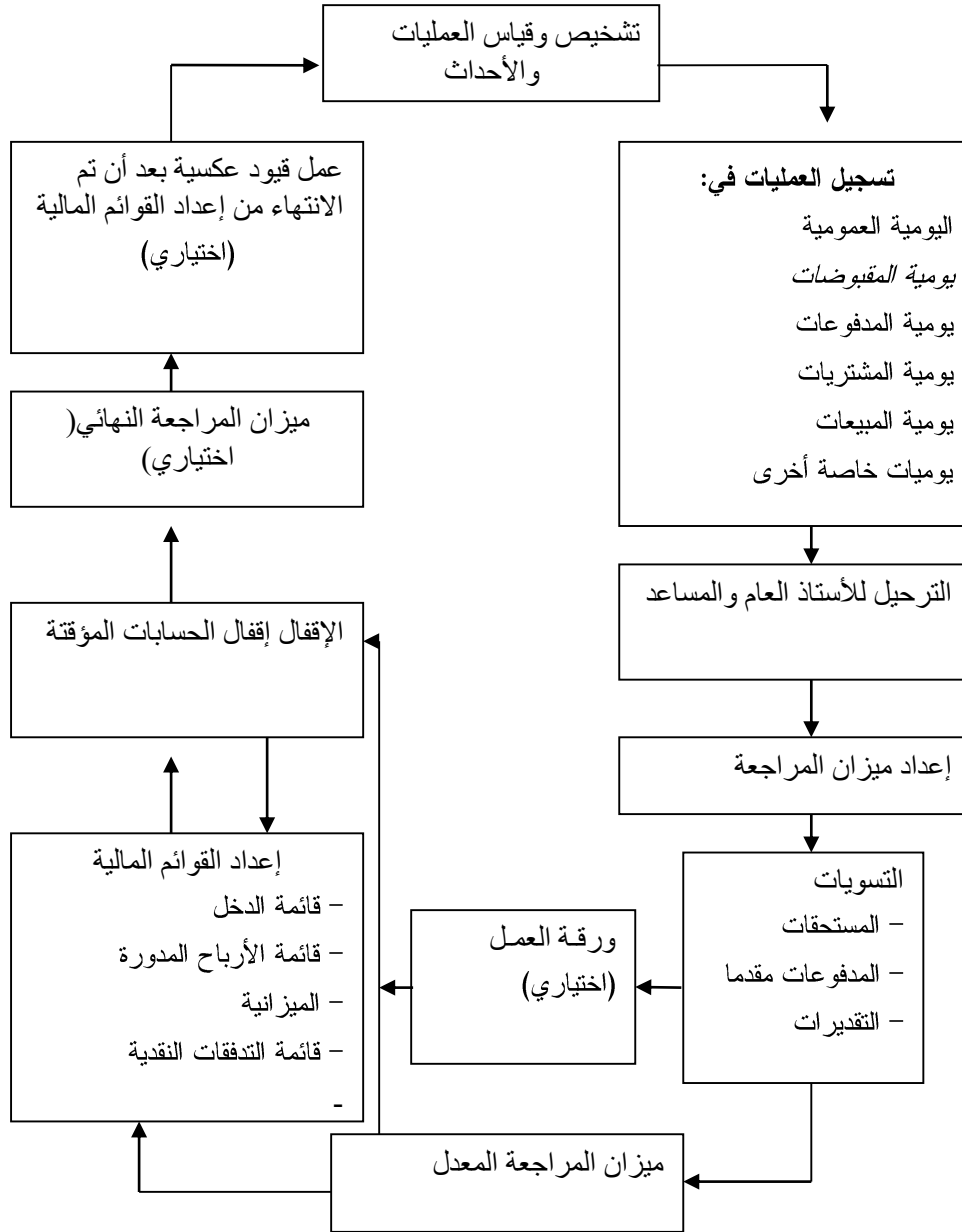
4-4-2-2 المخرجات: وهي كل ما يحتاجه متخذ القرار من نتائج عملية المعالجة التي تمت داخل النظام, وهي التي يتم الحصول عليها من المدخلات التي خضعت إلى عمليات المعالجة, وتمثل المخرجات الناتج النهائي لتفاعل مكونات النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة, أو إلى نظم أخرى والتي قد تكون منتجاً نهائياً أو وسيطاً أو معلومات, تستخدم في اتخاذ القرارات أو كبيانات لنظام معلومات آخر.

5-4-2-2 التغذية العكسية: وتهدف إلى ضبط عمليات النظام لتكون المخرجات موافقة للأهداف, وتعمل على تقييم النتائج, وهي تعتبر أحد أهم الأنواع الرقابية للتأكد من السير السليم للخطط الموضوعة, والتأكد من عدم وجود خرق أو تجاوز للإجراءات والسياسات.

3-2 نظام المعلومات المحاسبي

النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة, في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة, وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة, في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار. حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل, إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار (قاسم, 1998, ص 147).

ويُعد النظام المحاسبي بمثابة الدورة المحاسبية المتكاملة والعمل المحاسبي الشامل الذي تطبقه الوحدة الاقتصادية, استناداً إلى المبادئ والقواعد والأعراف المحاسبية المقبولة في الوسط المحاسبي, وتعتبر الدورة المحاسبية من الضروريات المتعارف والمتفق عليها في علم المحاسبة, وهي عبارة عن الإجراءات المحاسبية المتبعة في أية مؤسسة لتسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية, والشكل التالي رقم (2-2) يوضح تلك الدورة.



الشكل (2-2)

الدورة المحاسبية

- Kieso, Donald E., and Jerry J. Wwygandt (2001) "International Accounting", 8th Ed., John Wiley & Sons, NY, P:73.

ويمثل النظام المحاسبي خطة تشمل مجموعة من الأعمال والإجراءات والترتيبات، والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسة للمحاسبة، المتمثلة في حصر وتجميع وتسجيل وتحليل وتبويب وتصنيف

وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية، بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة، وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصلة المالية، والتي تقدم عليها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية، ويرى (جمعة، وآخرون، 2004، ص56) أنه لا بد لأي نظام محاسبي كفاء أن يحوي الأمور الآتية:

أ- المصطلحات الأساسية Basic Terminology: هنالك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جداً، ولا بد أن يحويها النظام المحاسبي وأن يعمل وفقاً لها.

ب- المدين والدائن Debits & Credits: حيث إن جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم المدين والدائن، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ في النظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط، هما المدين والدائن ويجب تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال.

ج- المعادلة الأساسية Basic Equation: كما هو معروف في نظام القيد المزدوج، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساوٍ له بالكم، والعكس صحيح، وهذا المفهوم يقود إلى المعادلة الأساسية: الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية.

د- هيكلية القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية: حيث يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المدورة في القسم المخصص لحقوق الملكية في الميزانية العمومية، كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المدورة، ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل، وفي نهاية الفترة المالية، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المدورة، ومن ثم فإن أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر في حقوق الملكية.

ويرى الباحث أن النظام المحاسبي هو مجموعة من الموارد المالية والبشرية في المؤسسة والمسؤولة عن إعداد المعلومات المالية، وهو يهدف إلى توفير معلومات عن طبيعة وأوجه نشاط المؤسسة، وعن نتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة هي السنة المالية، حيث يهتم بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس. وهذه البيانات إما أن تكون تاريخية أو مستقبلية تعتمد على التنبؤ والتقدير، والمعلومات التي ينتجها تكون في شكل قوائم مالية وتقارير محاسبية كجداول حسابات النتائج والميزانية، التي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة، كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة، إضافة إلى توافر معلومات تساعد في حماية أموال المؤسسة وحماية أصولها والرقابة عليها.

2-3-1 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

وتتمثل بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة، حيث إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، 2000، ص194).

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB الصادر عام 1966 أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجحة بملاءمة المعلومات (Relevance) والوثوق بها أو درجة الاعتماد عليها (Reliability). كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوافرة هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوافرة لدى متخذ القرار.

2-3-2 الملاءمة (Relevance):

تعتبر الملاءمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملاءمة بأنها "المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناعات القرارات". وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، 1999، ص45).

وعرف (دهمش, 1995, ص12) الملاءمة بأنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار" في حين عرفها (النقيب, 1999, ص242) بأنها "المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة". فالملاءمة هي مدى كفاءة التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها, وبقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة, بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب, ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة (اسكندر, 1999, ص12).

ويعتقد (الدون هندريكسون, 1999, ص202) أن المعنى اللغوي للملاءمة يتحقق إذا تفهم متلقو المعلومات المعنى المقصود من المعلومات, والذي يعتبر الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي الملاءمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة, أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها. وحسب مجلس معايير المحاسبة فإن المعلومات لكي تكون ملائمة فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي الكشوفات المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية, أو أنها تؤكد أو تصحح توقعات. ويرى (البدوي, 2000, ص202) أن الملاءمة من وجهة النظر الاجتماعية على أنها هي المعلومات التي تعكس صورته واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهتم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها الحكومة المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية".

ويرى الباحث أن الملاءمة هي المعلومات التي تمكن متلقيها من توظيفها بفعالية بحيث تحقق الغاية المرجوة منها وتساعد على تحقيق الأهداف العامة للمنظمة, حيث إن خاصية الملاءمة تعتبر من الخواص النوعية الهامة للمعلومات في اتخاذ القرار. كما أن المعلومات المحاسبية تمثل القاعدة الأساسية التي يركز عليها أصحاب القرار, لذلك فهي تتحكم بمصير المنظمات في بعض القرارات لذلك فيجب توخي الحذر في قياس هذه المعلومات ويجب إيصالها إلى متخذي القرار بكل موضوعية وشفافية, ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوافر الصفات النوعية الفرعية التالية:

1- التوقيت المناسب (Timelines) : أي توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات, حيث إنه توجد علاقة وثيقة بين الملاءمة والتوقيت المناسب, إذ إن المعلومات التي يكون توقيتها مناسباً تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة والمعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضاً, لذلك فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرار يعتبر دليلاً واضحاً على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي.

2- القدرة على التنبؤ (Prediction Value): حيث إن التنبؤ بالمعلومات تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية, وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواجهتها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها.

3- التغذية الراجعة (القدرة على إعادة التقييم) (Feedback Value) : تعتبر التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات أي نظام للمعلومات, كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي, وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المنظمة, فكلما توافرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية, كلما أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية, وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار, أي يؤدي بالنهاية إلى تحسين نوعية وجوده المعلومات المحاسبية بشكل عام, وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

3-3-2 المصادقية:

وتعرف بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل, وقابلية التحقق والحيادية), وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكتملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها, وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية, 1999, ص48).

ويعتقد (الشيرازي, 2000, ص196) أنه لكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم أن تكون

المعلومات قابلة للإثبات, وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها

وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وهذا يعني أن تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية. فيما يرى (فرنون كام، 2000، ص712) أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثله. وأن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها (القشي، 2003، ص50).

ويلاحظ أن الباحثين ركزوا على أهمية أن تحتوي المعلومات على صفة التمثيل الصادق ليصبح من الممكن الاعتماد عليها، وأن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق 100% بل درجة تطابق عالية، ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة والسبب في ذلك يرجع إلى تدخل الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات وهو ما يعرف بتحييز الشخص القائم بالقياس، إضافة إلى وجود العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية والتي لا تعطي نتائج موحدة وهذا يطلق عليه تحيز عملية القياس.

وفيما يتعلق بإمكانية التحقق (Verifiability) فهي تعني توافر شرط الموضوعية في القياس العلمي، أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر شريطة استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح، حيث أن الدليل القابل للتحقق من صحته والموضوعي قد أصبح عنصراً مهماً في المحاسبة وجزءاً تابِعاً ضرورياً للتنفيذ الصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها معلومات يمكن الاعتماد عليها، أما الحيادية (Neutrality) فهي أن تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين، كما تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين (الفداغ، 2002، ص54).

4-2 استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي

نتيجة لظروف معينة أثرت على طريقة المعالجة المحاسبية، ظهرت أشكال متعددة من المعالجة الآلية، التي كان لها أثر على كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المنتجة، وهناك عدد من الأسباب التي أدت إلى استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي، أهمها ما يلي:

أ- يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهداً أو وقتاً كبيرين، وبالتالي فإن استخدام الحاسوب يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع وبكمية أكبر.

ب- أسلوب المعالجة محدد مسبقاً وفق مبادئ وقوانين تنظيمية أو حكومية، مما يعني إمكانية إعداد نتائج محاسبية تتطابق مع الأسلوب.

ج- هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل والروتين في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسب الآلي عن طريق برمجيات خاصة.

د- زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أن مصادر تدفق البيانات متعددة (كل نظام جزئي من المؤسسة هو مصدر من مصادر البيانات المحاسبية)، وللتحكم في هذا التدفق من وإلى نظام المعلومات المحاسبي تمت الاستعانة بالنظام الآلي.

هـ- انخفاض أسعار الحواسيب أسهم في تعميم استعمالها، وفي توافر عدد من البرامج الجاهزة التي تساعد في أداء العمل المحاسبي، كما ظهرت مؤسسات خاصة لإنتاج البرمجيات، وبالتالي انتشرت الثقافة المعلوماتية وأصبحت جزءاً من ثقافة المؤسسة.

و- المنافسة الشديدة بين المؤسسات زادت من التسارع لجلب أفضل المعلومات التي تساهم في اتخاذ القرار فعمت النظم الآلية كل نظم المعلومات الإدارية، بما فيها نظام المعلومات المحاسبي.

1-4-2 مواصفات النظام المحاسبي الآلي

يشير (قاسم، 1998، ص 267) إلى أن نظام المعلومات المحاسبي الآلي يتمتع بالمواصفات التالية:

أ- بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، فإن نظام المعلومات المحاسبي الآلي ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة، ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط بالماضي.

ب- يسجل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة، تعكس الواقع الاقتصادي للمشروع في لحظة إصدارها، كما ينتج المعلومات الدورية.

- ج- إمكانية الدمج Integration بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري، لأن اتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده، ولأن قسماً كبيراً من البيانات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة
- د- البرامج المستخدمة سهلة، حيث يمكن استخدامها من قبل أقسام الحسابات والأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات، وليس حصراً على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب والذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية قليلة.
- هـ- يضمن الحاسوب تسجيلاً وتخزيناً صحيحاً للبيانات المحاسبية، بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية، ويمنع إلى حدّ ما حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.
- و- إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة في داخل النظام المحاسبي، حسب وجهات نظر متعددة من أجل أن تكون صالحة في عملية اتخاذ القرار.
- ز- تعدد البرامج مما يتيح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.

2-4-2 الأنظمة الجزئية لنظام معلومات المحاسبة

تقوم هذه الأنظمة بالاعتماد على الوثائق القانونية التاريخية في إنتاج التقارير المالية الدقيقة في المؤسسة، وهناك ستة أنظمة جزئية هي:

- أ- نظام معالجة الطلبات: وهو نظام مهم في معالجة الصفقات، حيث انه يسجل، يعالج، طلبات الزبائن، وينتج الفواتير والمعطيات الضرورية في تحليل المبيعات ومراقبة المخزون، وتضمن هذه الوظيفة متابعة طلبية الزبون حتى يتم إرسالها، ونظام معالجة الطلبات الحاسوبي يقدم طريقة سريعة دقيقة وفعالة في تسجيل واختيار طلبات الزبائن وصفقات البيع، ويعطي معلومات عن الطلبات المقبولة لنظام مراقبة المخزون، وبهذه الكيفية يمكن أن تعالج الطلبات بأسرع وقت ممكن.

ب- نظام مراقبة المخزون: وهو نظام يعالج المعطيات التي تعكس فواتير المواد المخزنة, عندما يستقبل نظام معالجة الطلبات المعلومات عن طلبات الزبائن, ونظام مراقبة المخزون الحاسوبي يسجل التغيرات في مستوى المخزون ويحضر- وثائق الإرسال المحددة. ويمكن لهذا النظام أن يشير إلى المواد التي تحتاج إلى إعادة تزويد, ويزودهم بمجموعة من التقارير عن حالة المخزون, ونظام مراقبة المخزون الحاسوبي يساعد المؤسسة في أن تقدم خدمة رقيقة إلى الزبائن, ويقلل الاستثمار في المخزون وتكاليف الاحتفاظ.

ج- نظام حسابات الزبائن: يقوم هذا النظام يومياً بتحديد المبالغ الواجبة الأداء من الزبائن مستعملاً المعلومات المنتجة عن طريق عمليتي الدفع والشراء, ينتج شهرياً حالة حسابات الزبائن وتقارير الائتمان, ونظام حسابات الزبائن الحاسوبي يسرع عملية دفع الزبائن بتحضيره فواتير دقيقة في الوقت المناسب, وكذلك التقارير الشهرية على الإئتمانات المقدمة للزبائن, كما يزود المؤسسة بتقارير تساعد في مراقبة المبالغ المؤتمنة الواجبة الأداء, هذا النشاط يسمح بزيادة أرباح المبيعات على الحساب, بتقليل الخسائر التي يتسبب فيها الزبائن المشكوك فيهم.

د- نظام حسابات الموردين: يقدم هذا النظام معلومات المشتريات والتسديدات إلى الموردين بشكل يومي, ويعمل على تحضير شيكات دفع الفواتير وينتج تقارير عمل الخزينة, ونظام حسابات الموردين الحاسوبية يسمح بدفع سريع ودقيق للموردين بغرض إرساء علاقات عمل جيدة وضمان سعر ائتمان جيد. كما يسمح بالإفادة من الخصومات المقدمة مقابل الدفع السريع, ويضمن مراقبة مالية على المبالغ المالية التي تدفعها المؤسسة, إضافة إلى انه يزود المستثمرين والملاك بالمعلومات الضرورية في تحليل المدفوعات, المصاريف, المشتريات, حسابات مصاريف المستخدمين والحاجة إلى السيولة.

هـ- نظام الرواتب (الأجور): يستقبل ويقدم البيانات الواردة في بطاقات حضور العمال, وكذلك باقي بيانات العمالة بشكل يومي, وينتج شيكات الدفع, كشوف العمال, تقارير الأجور وتقارير تحليل العمل, وتقارير أخرى معدة لصالح المستثمرين والملاك والحكومة, كما يساعد نظام الأجور الحاسوبي المؤسسات في دفع الأجور إلى عمالهم بسرعة, ويقدم تقارير إلى المستثمرين والملاك والعمال والحكومة خاصة فيما يتعلق بالعوائد, الضرائب, وباقي الاقتطاعات, ويقدم أيضاً إلى المستثمرين والملاك تقارير تحليل تكاليف اليد العاملة والإنتاجية.

و- نظام دفتر الأستاذ: ويقوم هذا النظام بجمع البيانات القادمة من حسابات الزبائن، حسابات الموردين، الأجور ومن الأنظمة المعلوماتية المحاسبية الأخرى، وفي نهاية كل دورة محاسبية يقفل الدفاتر المحاسبية وينتج ميزان المراجعة، قائمة النتائج وميزانية المؤسسة، كذلك مختلف التقارير عن الإيرادات والمصاريف وتوجّه هذه المعلومات إلى المستثمرين والملاك. ونظام معلومات دفتر الأستاذ الحاسوبي يساعد المؤسسات في تكملة مهامهم المحاسبية بطريقة منظمة ودقيقة، كما يسمح بالمراقبة المالية ويتطلب أقل عدد من العمال وتكاليف أقل مقارنة بالمحاسبة اليدوية.

المبحث الثالث الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتمت الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات:

2-5-1 الدراسات باللغة العربية

- دراسة القشيء والعبادي، (2009)، بعنوان: أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبي لدى شركات الخدمات المالية في الأردن،

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى امتلاك شركات الخدمات المالية للآليات المناسبة في نظام معلوماتها المحاسبي التي تؤهلها لتصبح شركات عالمية، وبالتالي قدرتها على دخول عالم العولمة بخطى ثابتة، ومعرفة المعوقات التي تواجهها وتحول دون امتلاك تلك الآليات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

1- إن نظام المعلومات المحاسبي في أغلب الشركات عينة الدراسة يستطيع التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة، وبخاصة في القيمة العادلة.

2- إن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في أغلب شركات الخدمات المالية الأردنية قابل للتحديث كي يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تثقيفية وتأهيلية بتكنولوجيا المعلومات لمستخدمي النظام المحاسبي واطلاعهم على آخر المستجدات التكنولوجية والمحاسبية، وبالأخص على التغييرات في معايير المحاسبة الدولية، وإيجاد الآليات والطرق المناسبة لتثقيف أصحاب حقوق الملكية بأهمية كل من تطوير الأنظمة المحاسبية وتطوير الموارد البشرية ورفع سويتهم.

- دراسة الحبيشي، (2007)، بعنوان: واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 100 عامل يعملون في وزارة المالية القائمين بالعمل المحاسبي، إضافة إلى 150 فاحصاً يعملون في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القائمين بأعمال الفحص والمراجعة لوحدة القطاع الإداري في اليمن. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- القصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تفي بمختلف الاحتياجات ويبدو ذلك من خلال المجموعة المستندية المصممة لخدمة مستوى التنفيذ الفعلي للموازنة، كما ان عملية المعالجة للبيانات المدخلة لا تتعدى كونها إثباتات لما تم إنفاقه أو تحصيله وترحيله للحسابات المختلفة، إضافة إلى أن مخرجات النظام من القوائم والتقارير المحاسبية تتمثل بالحساب الختامي وكشف الحساب الشهري وكشف حساب المدة.

2- عدم قدرة النظام على توفير أدنى متطلبات قياس وتقييم أداء مختلف الوحدات الحكومية وذلك ناتج عن عدم قدرة الأسس والقواعد المحاسبية على توفير معلومات كاملة عن جميع العمليات والتكاليف التي قامت بها الوحدات الحكومية، وعدم كفاية التبويب الحالي للحسابات وأساليب المعالجة لاحتساب تكاليف الأنشطة والبرامج المختلفة، فضلاً عن عدم إرساء مبدأ المساءلة عن التكاليف وربطها بمستويات الإنجاز، حيث إنه بمجرد اعتماد مبالغ النفقات في الموازنة تنتهي معه أساليب المساءلة المحاسبية.

3- وجود اتفاق بين المحاسبين في وزارة المالية والعاملين في الجهاز المحاسبي للرقابة بشأن أوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي في اليمن.

4- تؤدي الإفادة من الأساليب المحاسبية المختلفة وتطبيقها في القطاع الحكومي إلى تفعيل دور النظام المحاسبي الحكومي في المحافظة على المال العام وحمايته واستغلاله.

وعلى ضوء النتائج السابقة أوصت بضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي في اليمن لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها وبشكل يجعله قادراً على تلبية مختلف الاحتياجات المحاسبية، وتذليل المعوقات والصعوبات المختلفة لعملية التطوير وتوفير المتطلبات اللازمة لها.

- دراسة زيود، وآخرين، (2007)، إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات

القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.

هدفت هذه الدراسة إلى وضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع العام في إطار إدخال التكنولوجيا إلى المستويات المختلفة والاستغناء عن كافة المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي من الناحية الشكلية والفنية والقانونية، إضافة إلى إيجاد آليات وأساليب عمل تساعد على خلق بيئة ومناخ عمل مناسبين، والارتقاء بمستوى الأدوات والأداء لحسن سير العمل المحاسبي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- إنجاز عملية الاندماج بصورة عشوائية لا تستند إلى دراسة وخطة مالية ومحاسبية معدة مسبقا مما يجعل الأمر يبدو وكأنه عملية تجميع للبيانات المحاسبية.

2- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في قصور الإفصاح عن التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير.

3- قصور حاد في استخدام التكنولوجيا، أبقى النظام المحاسبي تقليديا قديما لا يملك مقومات التحول بوضعه الراهن إلى نظام مؤتمت، حديث، مرن، قادر على مواكبة التطورات المتلاحقة التي تفرضها السوق العالمية على المعايير الدولية.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات أبرزها إعادة النظر في مكونات النظام المحاسبي القائم تجعل من إعادة تقييم عملية الاندماج المنجزة وفق متطلبات المعايير الدولية أمرا ممكنا، إذ أن ذلك سيسمح بإعداد دراسة شاملة للإجراءات المتخذة منذ اتخاذ القرار بإتمام عملية الاندماج، وتقييم النتائج بناء على ذلك للوصول إلى استنتاجات منطقية تسمح بالتقويم والإصلاح بما ينسجم مع متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة.

- دراسة الفقيه، (2007)، بعنوان: دور نظام المعلومات المحاسبي في تقويم برنامج الإصلاح

المالي في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى تحديد المعلومات المحاسبية الحكومية اللازمة لتحقيق الإصلاح المالي والإداري، من خلال وضع نموذج مقترح لتطوير فاعلية هذه المعلومات بما يجعلها قادرة على خدمة وتفعيل الأنظمة الرقابية بشقيها الداخلي والخارجي،

وتوصل إلى عدة نتائج أهمها أن مخرجات النظام المحاسبي الحكومي اليمني (التقارير المالية ومعلوماتها المحاسبية) ليست فاعلة، كما ينبغي أن تكون عليه مخرجات النظام المحاسبي الحكومي السليم، حيث إن معلومات النظام المحاسبي الحكومي اليمني لا تتوافر فيه أهم خصائص المعلومات المحاسبية، وأن تقارير النظام المحاسبي الحكومي اليمني، لا تقدم جميع المعلومات الهامة الخاصة بالأداء المالي والإداري الحكومي وكذلك الخاصة بكفاءة تنفيذ الإصلاحات المالية القائمة. وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحث عدة توصيات أهمها ضرورة تطوير وتفعيل النظام المالي والمحاسبي الحكومي، بما في ذلك تطوير نظام الموازنة العامة، مع ضرورة تطوير وتفعيل الأنظمة الرقابية بشقيها الداخلي والخارجي في الجمهورية اليمنية.

- دراسة قيطيم، وآخرين، (2006)، بعنوان: النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي وذلك من خلال حالة المصرف التجاري السوري، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها:

1- قصور النظام المحاسبي الموحد للمصارف وعدم ملاءمته لضخامة العمل في المصرف، حيث إنه لا توجد مجموعة دفترية كاملة كما نص النظام المحاسبي الموحد، والتي تعتبر إحدى مقومات النظام المحاسبي الموحد الأساسية، وإنما يتم استخدام بطاقات ورقية أو كرتونية تعتمد كدفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة وجميع هذه المسائل عرضة إلى مخاطر التلف بشكل كبير بسبب كثرة الملفات والمعاملات وحفظها بشكل عشوائي وغير منظم.

2- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، متمثلة في قصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الأخطاء في إعداد القوائم الختامية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة استبدال النظام المحاسبي المصرفي بنظام محاسبي إلكتروني حديث، ومن خلال شبكة ربط حواسيب إلكترونية بين فروع المصرف وإدارته العامة بالشكل الذي يقلل من هدر الوقت ويرفع من كفاءة العمل المحاسبي المصرفي.

- دراسة فخر، وآخرين، (2005)، بعنوان: دراسة النظام المحاسبي في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا وإمكانية تطويره.

هدفت الدراسة التعرف على النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا من كافة الجوانب وتحديد أهم الثغرات والمشكلات التي تكتنف هذا النظام. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- إن النظام المحاسبي المطبق هو نظام ضعيف يقدم مؤشرات إجمالية ويشوه القياس المحاسبي، وإن مخرجاته غير مناسبة للتسعير وقياس الربحية وتقييم الأداء.

2- النظام المحاسبي غير ملائم للهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة لأنه يختزل مجموعة مراحل في مرحلة واحدة ويدمج العمليات، وكأنها تمت بنشاط واحد.

3- يقدم النظام القائم بيانات إجمالية خدمة للمحاسبة المالية ولا يقدم البيانات التشغيلية والتحليلية على مستوى المراحل والأقسام والأصناف المنتجة.

4- لا يحدد النظام المحاسبي المطبق تكلفة كل نوع من الأنواع المنتجة على حدة، ويعتبر الإنتاج متجانساً والتكاليف مباشرة.

5- هناك عدة ثغرات في النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة منها الافتقار إلى تقسيم الدقيق لمراكز التكلفة واستخدام سجلات إجمالية وعدم وجود سجلات تحليلية، واستخدام الوثائق والمستندات التي تعكس واقعاً فعلياً وليس معيارياً، وعدم وجود آلية محددة وقواعد لعملية التخصيص والتحميل لعناصر التكاليف على المنتجات النهائية.

وبناءً على النتائج أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر بمقومات نظام التكاليف وتطوير الدليل المحاسبي بالشكل الذي يعكس التقسيم السليم لمراكز الإنتاج، كذلك بتصميم المجموعة المستندية وتطويرها لتقوم بوظائفها الرقابية بصورة أفضل والعمل على تصميم مستندات معيارية تحقق رقابة على الموارد المستخدمة.

- دراسة، المنايصة، (2004) بعنوان: تقييم النظم المحاسبية المطبقة في الجامعات الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تقييم النظام المحاسبي للمؤسسات التي تهتم بتحقيق أهداف التعليم العالي والمتمثلة في إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة لتلبية حاجات المجتمع، وتوفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار

وصقل المواهب البشرية المؤهلة في مختلف أنواع التخصصات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في تقييم النظم المحاسبية المطبقة في الجامعات الأردنية، من خلال تطوير استبانة خاصة بالدراسة وتم توزيعها على عينة من مجتمع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج قدم الباحث في ضوءها عددا من التوصيات أهمها وجوب استخدام محاسبة التكاليف على البرامج الدراسية لكل تخصص، وضرورة تبني سياسات وتشريعات مالية قوية وذلك للحد من صلاحيات صانع القرار.

- دراسة، فاتح، (2004) بعنوان: دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبي. هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز المراحل التاريخية التي مرت بها المحاسبة، وتحديد طبيعة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وباقي نظم المعلومات الإدارية، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي بما يتناسب مع سرد الحقائق التاريخية التي كان لها الفضل في تطوير المحاسبة، والمنهج التحليلي بما يتناسب مع تحليل التكاليف وتحليل الانحرافات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- إن المحاسبة نظام معلومات، وهو محتوى في نظام أكبر منه هو نظام (نظم) المعلومات الإداري، وهو بذلك يتكامل مع أنظمة معلومات جزئية أخرى داخل المؤسسة.

2- يتفرع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة إلى نظام معلومات المحاسبة المالية، الذي تحكمه قوانين صارمة، وتكون مخرجاته ذات طبيعة مالية موجهة في أغلبها إلى الأطراف الخارجية، ونظام معلومات محاسبة التكاليف، والذي تحكمه قوانين مرنة، تكون مخرجاته ضرورية لاتخاذ القرارات في المؤسسة كقرارات التسعير، والقرارات التصحيحية الخاصة بعمليات معينة.

3- إن عملية مقارنة أهداف النظام مع نتائجه الفعلية تعدّ بمثابة تغذية عكسية للنظام، وحتى يكون للمقارنة معنى يجب أولاً أن يتم تحديد الأهداف أو المعايير المرجعية بطريقة علمية وموضوعية، فلا تكون مبالغاً فيها، ولا تكون متواضعة، وهذه مهمة نظام التخطيط، لهذا عندما يحدد المخطط المعايير فإنه يأخذ بالاعتبار كلاً من المصادر الفنية، المحاسبية والسلوكية داخل المنظمة والمصادر الخارجية.

- دراسة القشيء (2003) مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، كما هدفت إلى تطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية، وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1- إن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، وإنها تعمل في بيئة فريدة.

2- إن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لأغلب عملياتها أسهما بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق هما آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية، وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية.

3- إن نظرية المحاسبة وبشكلها الحالي لم تستطع معالجة آلية التحقق والاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية، وأنه يمكن حل كثير من المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص إن تمكنا من توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.

4- إن توافر كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

6- خلص الباحث إلى تطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت والمكون من عدة سياسات وإجراءات توفر الأمان والموثوقية والتوكيدية لتعاملات العملاء والزبائن مع الشركة وعبر موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، كما توصل الباحث إلى اقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تأهيل مهنة المحاسبة والتدقيق للتعامل مع تقنية التجارة الإلكترونية الحديثة.

- دراسة نداء، (2002)، بعنوان: تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر- العربية ليتمشى- مع موازنة البرامج والأداء، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس المعتمدة في تطبيق النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر- العربية وإمكانات تطويره، وقد اتبع الباحث في ذلك تحليل المضمون لمحتويات النظام المحاسبي الجديد في جمهورية مصر العربية. ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- 1- إن النظام المحاسبي الحكومي الذي يقوم على تطبيق الأساس النقدي لا يمكن من قياس نتيجة الأعمال الحقيقية الخاصة بكل فترة مالية، كما أنه لا يمكن من قياس إجمالي التكاليف الحقيقية الخاصة بكل وحدة حكومية، ولا يمكنه قياس إجمالي التكاليف لكل نشاط من أنشطة الوحدة الحكومية.
- 2- إن النظام المحاسبي الحكومي غير قادر على توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الوحدات الحكومية، واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء في المستقبل.
- 3- إن المحاسبين في الوحدات الحكومية لديهم الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية التي تمكنهم من تطبيق أساس الاستحقاق كبديل للأساس النقدي، وإن كانوا قد يحتاجون إلى بعض البرامج التدريبية التي تساعدهم على مواجهة المشاكل التي قد تعترضهم أثناء تطبيق أساس الاستحقاق.

2-5-2 الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (Edwards, Donald; Kusel, Jim Oxner, Tom, 2001)، بعنوان:

Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors

هدفت الدراسة إلى التعرف دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان أثر العوامل التنظيمية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة، ويشمل ذلك المنفعة الاقتصادية للنظام، مستوى كفاءة وتأهيل العاملين في النظام، مدى كفاءة نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات وأنظمة الحاسوب والبرمجيات التطبيقية وأنظمة الحماية وغيرها من مقومات النظام المحاسبي، كما ناقشت الدراسة أهمية التدقيق والرقابة الداخلية ودور المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي في تحقيق أهداف المنشأة، وكشف الأخطاء

ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتأمين الحماية المناسبة لأصول المنشأة وممتلكاتها، والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها الإدارة وذلك بالتركيز على مهام وأعمال التدقيق والرقابة الداخلية واختبار مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشقيه التنظيمي والتطبيقي، وقد تمت الدراسة بإجراء مسح عام شمل المدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة لعام 2000.

وتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج أهمها:

1- إن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق وهما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال.

2- أشارت نتائج الدراسة إلى تطور مفهوم الرقابة من مجرد اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والتلاعب إلى تطوير ضوابط ومعايير رقابية تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية.

- دراسة (Burton, Richard N. 2000) بعنوان:

Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors

هدفت الدراسة إلى التأكد من مدى سلامة وموضوعية مدخلات النظام المحاسبي وصحة البيانات، وتقييم العمليات التشغيلية للنظام المحاسبي والتأكد من سلامتها وتقييم مخرجات النظام المحاسبي ومدى ملاءمتها من حيث دقتها وشمولها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما سعت إلى تقييم نظم وتكنولوجيا المعلومات من حيث الكفاءة Efficiency والفعالية Effectiveness واقتصاديات نظم المعلومات Economies، والمتعلقة بنشاطات التدقيق والرقابة الداخلية والتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها وصيانتها وتطوير البرمجيات التطبيقية المستخدمة، إضافة إلى تقييم دور الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات ومعالجة المشكلات الإدارية والتطبيقية التي أحدثتها التطورات المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومدى توافر إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة في النظام المحاسبي،

ومدى تطابق إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية مع السياسات العامة للمنشأة والقوانين المنظمة للعمل، وقد أجرى الباحث دراسته على عينة شملت (379) مدققا داخليا في الولايات المتحدة وباستخدام استبانته الدراسة التي أعيد منها (102) استبانته أي ما نسبته (27%) من مجموع الاستبيانات الموزعة. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- أكدت عينة الدراسة واتفقت إجاباتهم حول دور نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حماية الممتلكات من خلال توفير إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة.
- 2- تأكيد عينة الدراسة واتفقت إجاباتهم حول ضرورة رفع مستوى كفاءة نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية.
- 3- تأكيد عينة الدراسة على إجراء عمليات الصيانة والتطوير المستمرة للتجهيزات الآلية والبرامج التطبيقية لتحقيق مستوى أفضل من إنجاز الأعمال والمهام.
- 4- تأكيد عينة الدراسة واتفقت إجاباتهم حول توافق إجراءات وضوابط الرقابة في نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية مع السياسات والأهداف العامة والقوانين المختصة.

- دراسة (Innes & Mitchell 1990)، بعنوان:

The Process Of Change In Management Accounting: Some Field Study Evidence

هدفت هذه الدراسة إلى عرض تأثير التغييرات التكنولوجية على نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية، ولقد عكست تلك الدراسة أن التغييرات التكنولوجية الصناعية كانت لها انعكاساتها على النظم المحاسبية في ثلاثة مجالات رئيسة وهي:

- 1- زيادة الميكنة الآلية في ظل البيئة الصناعية الحديثة ومن ثم يمكن تطوير الأداء الصناعي ككل من خلال دراسة مسببات التكلفة.
- 2- قصر دورة الإنتاج، وزيادة تكلفة الآلات، وزيادة التكاليف الثابتة.
- 3- زيادة أهمية معايير الجودة، وزيادة الحاجة إلى توافر معلومات عن تكلفة الجودة، ومجالات جدولة الإنتاج وتصميم نظم المعلومات بالصورة التي تتسق مع درجة الآلية المطبقة في التصنيع.

2-5-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة وكما هو مبين في

الجدول التالي رقم (1-2):

الجدول رقم (1-2)

الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	المراجع
الموضوعات	ركّزت على التعرف على واقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات.	ركزت على قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبق في شركات النفط الكويتية.	الحبيشي، (2007).
الأهداف	هدفت معظم الدراسات إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية ومدى مطابقتها للمعايير الدولية.	هدفت الدراسة الحالية إلى قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية.	زيود، وآخرون، (2007)
المنهجية	اعتمدت المنهج التاريخي والوصفي وتحليل المضمون للتعرف على مدى تطبيق النظام المحاسبي.	دراسة وصفية وتحليلية وميدانية بحثت في مدى فعالية النظام المحاسبي في شركات النفط الكويتية.	فاتح، (2004)
بيئة الدراسة	أجريت في بيئات مختلفة شملت الأردن وسوريا والجزائر واليمن وأمريكا وبريطانيا.	تم إجراء الدراسة الحالية في البيئة المحلية الكويتية وعلى القطاع النفطي.	Edwards, Donald; Kusel, Jim Oxner, Tom, 2001

مجتمع الدراسة	تكوّن المجتمع من قطاع واحد أو قطاعين أو من القطاعات الاقتصادية ومؤسسات التعليم العالي.	مجتمع الدراسة الحالية يتكون من شركات النفط الوطنية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.	ندا، (2002)
نوع المنظمات المبحوثة	أجريت على مؤسسات من القطاعين العام والخاص والشركات المساهمة.	تم إجراء الدراسة الحالية على قطاع النفط في دولة الكويت.	المنايصة، (2004)

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

1-3 مجتمع الدراسة وعينتها

2-3 وحدة التحليل وعينتها

3-3 تصميم الدراسة

1-3-3 نوع الدراسة

2-3-3 طبيعة الدراسة

4-3 أسلوب جمع البيانات

1-4-3 المصادر الثانوية

2-4-3 المصادر الأولية

5-3 أداة الدراسة

6-3 قياس المتغيرات

7-3 أسلوب تحليل البيانات

8-3 صدق وثبات أداة الدراسة

9-3 ثبات فقرات الاستبانة

10-3 حدود الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، حيث يتضمن وصفا لمجتمع الدراسة والعينة ووحدة التحليل ونوع الدراسة وطبيعتها، وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما تضمن هذا الفصل بيانا للطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليلها.

1-3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات النفط التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، وهي اختيار شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية لتمثيل كل هذا المجتمع، وكما يلي:

القسم الأول: ويتمثل في شركة البترول الوطنية والبالغ عدد المديرين الماليين والمحاسبين العاملين فيه (121) مديراً مالياً ومحاسباً.

القسم الثاني: ويتمثل في شركة نفط الخليج الكويتية والبالغ عدد المديرين الماليين والمحاسبين العاملين فيه (83) مديراً مالياً ومحاسباً. والملحق رقم (1) يبين المعلومات التعريفية بمجتمع الدراسة وكذلك الصناعة النفطية في دولة الكويت.

أما بخصوص عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية، والذين يمارسون العمل المحاسبي وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، حيث تم توزيع الاستبانات على جميع هؤلاء المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في هاتين الشركتين وبطريقة المسح الشامل، ويوضح الجدول رقم (1-3) الإطار العام للدراسة ومجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة.

الجدول (1-3)

مجموع الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبيانات الصالحة للتحليل		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الموزعة		الشركة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
%73.5	89	%77.6	94	%100	121	شركة البترول الوطنية
%79.5	66	%84.3	70	%100	83	شركة نفط الخليج الكويتية
%76.5	155	%80.9	164	%100	204	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

2-3 وحدة التحليل وعينتها

لغايات جمع البيانات والمعلومات المطلوبة حول متغيرات الدراسة الحالية والتي تحقق غرضها، فقد اعتمد الباحث على وحدة معاينة ضمت كافة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية، والذين يمارسون العمل المحاسبي وبمختلف مستوياتهم الوظيفية.

3-3 تصميم الدراسة

1-3-3 نوع الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك بهدف قياس كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية، وذلك بمقارنة النظام المحاسبي المطبق في شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية. إذ تمت دراسة وتحليل

البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

2-3-3 طبيعة الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة في البيئة الفعلية التي تعمل فيها شركتنا البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية، وقد أجريت هذه الدراسة بدون فرض أية قيود أو ضوابط قد تتحكم في نتائجها، كما انه لم يجر أي نوع من التحكم بمتغيرات الدراسة وتوجهاتها البحثية، وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة تعتبر دراسة ميدانية كون المعلومات التي تم الحصول عليها كانت مباشرة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية، وهي دراسة تحليلية تم الاعتماد بشكل كامل فيها على المسح الميداني لمجتمع الدراسة من خلال عينتها، وذلك باستخدام استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة أغراض وتوجهات الدراسة، وبما يتناسب مع الفرضيات التي تم اعتمادها من قبل الباحث، وذلك بهدف قياس كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية.

4-3 أسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية وكما يلي:

1-4-3 البيانات الثانوية

وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة مثل:

- (أ) المراجع والمصادر المتعلقة بالنظم المحاسبية والكتب العلمية والمنهجية والمواد المختصة في علم المحاسبة وخاصة التي تبحث في الأنظمة المحاسبية.
- (ب) الإحصاءات الرسمية والتقارير الرسمية الصادرة عن شركات النفط الكويتية.
- (ج) رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في الأنظمة المحاسبية.
- (د) الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الأنظمة المحاسبية.
- (هـ) المعلومات المتوفرة على الإنترنت والمواقع الالكترونية.

3-4-2 البيانات الأولية

وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، بحيث غطت كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركتي البترول الوطنية الكويتية وشركة نفط الخليج الكويتية من خلال الباحث شخصياً.

3-5 أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير وتصميم استبانة اعتماد على الإطار النظري بحيث غطت جميع متغيرات الدراسة والفرضيات التي استندت إليها، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة، حيث تم عرضها على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات. ولتأكيد أن الباحث سوف يقيس ما يجب قياسه والوصول إلى مستوى عالٍ من الصدق الظاهري والمنطقي في الدراسة، تم إرفاق تقرير وافٍ يتضمن مشكلة الدراسة وأهدافها. وبعد استرجاع الاستبانات قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل أن يتم توزيعها على عينة الدراسة.

3-6 قياس المتغيرات

قام الباحث باستخدام استبانة خطية مكونة من جزأين رئيسين هما:

1- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المديرين الماليين والعاملين في شركتي البترول الوطنية الكويتية ونفط الخليج الكويتية مثل (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني، نوع النشاط).

2- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في تقييم فعالية النظام المحاسبي في شركات النفط الكويتية، واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي (موافق جداً 5 علامات، موافق 4 علامات، محايد 3 علامات، غير موافق علامتان، غير موافق جداً علامة واحدة)، واشتمل هذا الجزء على (42) عبارة غطتها العبارات من (1- 42) في الأبعاد التالية:

- أ- امتلاك المؤهلات والخبرات الفنية المتخصصة في مجال العمل المحاسبي, وشمل (7) عبارات وتم قياسها بالعبارات من (1-7).
- ب- تأقلم النظم المحاسبية مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية, وشمل (8) عبارات وتم قياسها بالعبارات من (8-15).
- ج- قابلية التحديث والتماشي مع التطورات التكنولوجية المتسارعة, وشمل (6) عبارات وتم قياسها بالعبارات من (16-21).
- د- الخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) وشمل (6) عبارات وتم قياسها بالعبارات من (22-27).
- هـ- المعوقات التي تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية وشمل (7) عبارات وتم قياسها بالعبارات من (28-34).
- و- كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية, وشمل (8) عبارات وتم قياسها بالعبارات من (35-42).
- ز- الملحق رقم (2) يبين نموذج الاستبانة الخاصة بالدراسة الحالية والذي تم توزيعه على المبحوثين.

7-3 أسلوب تحليل البيانات

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- أ- مقاييس النزعة المركزية: مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.
- ب- اختبار (ت) الإحصائي (T-Test): للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.
- ج- اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA): وذلك لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي تعزى إلى لخصائص الديموغرافية للعينة المبحوثة.

د- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

8-3 صدق وثبات أداة الدراسة

وللتعرف على قدرة الاستبانة على قياس متغيرات هذه الدراسة، ولاختبار مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات والمعلومات، والوصول إلى مستوى عالٍ من الصدق الداخلي في أداة الدراسة، فقد قام الباحث بإخضاعها إلى عدة اختبارات هي:

- 1- تم عرض الاستبانة على هيئة خبراء متخصصين من أساتذة الجامعات الأردنية والكويتية العامة والخاصة من ذوي الخبرة والاختصاص بعلم المحاسبة، وتم الأخذ بمقترحاتهم وتوصياتهم القيمة وتم إجراء التعديلات اللازمة لعباراتها وفقاً لأرائهم.
- 2- تم عرض الاستبانة على عينة من الخبراء الممارسين في مجالات المحاسبة والعاملين في شركات النفط الكويتية، وبعد ذلك تمت تجربتها على عينة استطلاعية صغيرة من خارج أعضاء العينة الأصلية، للتأكد من وضوح الصياغة اللغوية وسلاسة الإجابة عن الاستبانة لدى المستجيبين.
- 3- تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

9-3 ثبات فقرات الاستبانة

ولقياس مدى ثبات أداة القياس ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحث اختبار (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، حيث تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات الاستبانة، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبانة الموجهة إلى شركة البترول الوطنية حسب معيار كرونباخ ألفا (94.99 %) وهي نسبة ممتازة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، فيما بلغت درجة اعتمادية الاستبانة الموجهة إلى شركة نفط الخليج حسب معيار كرونباخ ألفا (88.38 %) وهي نسبة جيدة جداً وذات اعتمادية لنتائج الدراسة الحالية، ويوضح الجدول رقم (2-3) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة في الاستبانتين، ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا أنها كانت أعلى من 60% وهي النسبة المقبولة لتعميم نتائج الدراسة (Malhotra, 2003).

الجدول (2-3)

قيمة معامل الثبات للمتغيرات بالنسبة الاستبانيتين

معامل الثبات كرونباخ ألفا %		اسم المتغير	تسلسل الفقرات
نفط الخليج	البتروال الوطنية		
90.6 %	90.17 %	امتلاك المؤهلات والخبرات الفنية المتخصصة في مجال العمل المحاسبي	7 - 1
92.22 %	94.53 %	التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية	15 - 8
92.03 %	95.37 %	قابلية التحديث والتماشي مع التطورات التكنولوجية المتسارعة	21 - 16
91.04 %	93.63 %	الخصائص النوعية (الملائمة والموثوقية)	27 - 22
95.83 %	93.95 %	المعوقات التي تواجه النظم المحاسبية في شركات النفط	34 - 28
92.63 %	95.84 %	كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية	42 - 35
88.38 %	94.99 %	معامل الثبات	42-1

10-3 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- اقتصرت هذه الدراسة على قطاع النفط من خلال آراء المديرين والمحاسبين الماليين والذين يعملون في شركتي البترول الوطنية الكويتية ونفط الخليج الكويتية، والذين يعملون على تطبيق النظام المحاسبي في الشركة، وبذلك تتحدد حدود الدراسة المكانية في النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط، ولم تشمل الأنظمة المحاسبية المطبقة في بقية الشركات في الكويت.

ب- اختار الباحث عينة من المديرين والمحاسبين الماليين العاملين في شركتي البترول الوطنية الكويتية و النفط الخليج الكويتية في دولة الكويت، كونهم الأقدر على التعامل مع متغيرات الدراسة، وتتوافر لديهم المعرفة الكافية بالنظام المحاسبي المطبق في شركاتهم.

ج- أما الحدود الزمانية لهذه الدراسة فإنها ستكون خلال الفترة الواقعة ما بين آب 2010 وحتى آذار 2011.

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-4 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للمتغيرات

2-4 خصائص عينة الدراسة للمديرين والمحاسبين الماليين العاملين في شركات النفط الكويتية

3-4 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للبيانات

4-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: فعالية النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية

5-4 نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة من المديرين والمحاسبين الماليين العاملين في شركات النفط الكويتية

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد أن تمت عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وسيتم عرض ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج على النحو التالي:

1-4 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للمتغيرات

قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- اعتمد الباحث لاختبار فرضيات الدراسة على اختبار t -test (One sample t - test) للمقارنات الثنائية، وذلك بحساب قيمة t بغرض قياس إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات، وتنص قاعدة القرار على انه " ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية " وذلك عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ، ومستوى ثقة 95% (Malhotra, 2003, p.503).

2- ولتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها، فقد تمت دراسة أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics، لمتغيرات الدراسة، حيث تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكراري والنسب المئوية، وذلك من أجل التعرف على تقييمات المديرين والمحاسبين المبحوثين لكل عبارة من العبارات الواردة في استبانة الدراسة.

3- ولاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تعزى إلى العوامل الديموغرافية للمديرين والمحاسبين العاملين في شركات النفط الكويتية، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova).

2-4 خصائص عينتي الدراسة للمديرين والمحاسبين الماليين في شركات النفط الكويتية

الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (1-4)

توزيع عيني الدراسة من المديرين والمحاسبين الماليين

نפט الخليج		البتروال الوطنية		الفئات والمسميات	المتغير
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
80.3	53	80.9	72	ذكر	النوع الاجتماعي
19.7	13	19.1	17	أنثى	
22.7	15	9.0	8	أقل من 25 سنة	العمر
43.9	29	25.8	23	26 سنة - 35 سنة	
30.3	20	31.5	28	36 سنة - 45 سنة	
3.0	2	33.7	30	أكثر من 46 سنة	
36.4	24	5.6	5	5 سنوات فأقل	سنوات الخبرة
24.2	16	22.5	20	6-10 سنوات	
27.3	18	20.2	18	11-15 سنة	
9.1	6	11.2	10	16-20 سنة	
3.0	2	40.4	36	21 سنة فأكثر	
-	-	6.7	6	ثانوية عامة	التأهيل العلمي
40.9	27	13.5	12	دبلوم بعد الثانوية	
56.1	37	71.9	64	بكالوريوس	
3.0	2	7.9	7	دراسات عليا	
50.0	33	2.2	2	CPA	التأهيل المهني
6.1	4	77.5	69	CIA	
16.7	11	-	-	CFA	
3.0	2	-	-	CISA	
24.2	16	20.2	18	لا يحمل شهادة مهنية	

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4- 1) ما يلي:

1- إن نسبة الذكور بلغت 80.9 % من عينة الدراسة في شركة البترول الوطنية، مقابل 80.3 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، في حين بلغت نسبة الإناث 19.1 % من عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 19.7 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية. مما يعطي دلالة على أن مهنة المحاسبين يسيطر عليها في الغالب الذكور ذلك أن من متطلبات هذه المهنة القدرة والحزم لتصحيح الأمور ووضعها في نصابها القانوني، الأمر الذي يجعل الرجال أقدر على القيام بهذه المهمة من الإناث، إضافة إلى الجهد الكبير الذي يحتاجه الفرد للقيام بها من حيث الدقة في التعامل مع الأرقام المحاسبية.

2- إن أعمار النسبة الأعلى من عينة الدراسة في شركة البترول الوطنية، يتركزون في الفئة التكرارية (أكثر من 46 سنة) وشكلوا ما نسبته 33.7 % من إجمالي عينة الدراسة، مقابل 3.0 % فقط في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، ثم الفئة التكرارية (36 سنة- 45 سنة)، وشكلوا ما نسبته 31.5 % من إجمالي حجم العينة في شركة البترول الوطنية، مقابل 30.3 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، ثم الفئة التكرارية (26 سنة- 35 سنة) وشكلوا ما نسبته 25.8 % من إجمالي العينة في شركة البترول الوطنية، مقابل 43.9 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، ثم الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة وشكلوا ما نسبته 9.0 % من إجمالي حجم العينة في شركة البترول الوطنية، مقابل 22.7 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية. إذ إن الإنسان في هذه المرحلة من العمر يتميز بالاتزان والهدوء، وبالتالي فإن القرارات الصادرة عنه سوف تعبر عن قدرته على فهم الأمور المحاسبية ووضعها في مكانها الصحيح، كما يشير التوزيع المتقارب لأعمار مجتمع الدراسة أن هذه المهنة يتوفر فيها عنصر الاستمرارية في الإقبال عليها من مختلف الفئات العمرية.

3- إن أغلب عينة الدراسة في عينة شركة البترول الوطنية، تزيد خبرتهم على 21 سنة، حيث بلغ عددهم 36 مستجيباً ونسبة 40.4 % من إجمالي العينة، مقابل مستجيبين اثنين فقط ونسبة 3.0 % فقط في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، وشكل المستجيبون الذين يملكون خبرة من 6-10 سنوات نسبة 22.5 % من إجمالي عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 24.2 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، وشكل الذين يملكون خبرة 11-15 سنة ما نسبته 20.2 % من إجمالي عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 27.3 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، أما المستجيبون الذين يملكون خبرة 16-20 سنة فقد شكلوا نسبة بلغت 11.2 % من إجمالي عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 9.1 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، فيما كان هناك خمسة مستجيبين خبرتهم أقل من 5 سنوات في عينة شركة البترول الوطنية، ونسبة 5.6 %، مقابل 36.4 %

في عينة شركة نفط الخليج الكويتية. وهذا مؤشر على أن خبرة هؤلاء المحاسبين جيدة، حيث تمنحهم ميزة إيجابية إضافية تمكنهم من التعامل مع الأمور المحاسبية بطريقة مهنية كبيرة.

4- إن أغلب عينة الدراسة من المديرين والمحاسبين العاملين في شركات النفط الكويتية هم من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، حيث بلغت النسبة 71.9 % في عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 56.1 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، بينما بلغت نسبة حملة الدبلوم المتوسط 13.5% في عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 40.9 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، أما حملة شهادات الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) فقد بلغت نسبتهم 7.9 % في عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 3.0 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، وبلغت نسبة حملة الثانوية العامة 6.7 % في عينة شركة البترول الوطنية، في حين لم يكن هناك أي مستجيب يحمل الثانوية العامة. ويمكن القول إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للمحاسبين في شركات النفط الكويتية أصبح مطلباً أساسياً، سيما وأن العمل في هذه الشركات يتطلب الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا والحالات المحاسبية التي تواجه شركاتهم.

5- إن أغلب عينة الدراسة من المديرين والمحاسبين العاملين في شركات النفط الكويتية، يحملون شهادات مهنية في التدقيق، حيث بلغ عدد المستجيبين الذين يحملون شهادة CPA (المحاسب القانوني المعتمد) مستجيبين اثنين ونسبة 2.2 % في عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 33 مستجيباً ونسبة 50.0% في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، فيما بلغ الذين يحملون شهادة CIA (المدقق الداخلي المعتمد) 69 مستجيباً ونسبة 77.5 % في عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 4 مستجيبين ونسبة 6.1 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CFA (المحلل المالي المعتمد) نسبة 16.7 % حيث بلغ عددهم 11 مستجيباً في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، فيما كان هناك مستجيبان اثنان فقط يحملان شهادة في CISA (مدقق نظم المعلومات المعتمد) في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، في حين خلت عينة شركة البترول الوطنية من حملة هذه الشهادة، فيما كان 18 مستجيباً ونسبة 20.2% في عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 16 مستجيباً ونسبة 24.2 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية لا يحملون أي تأهيل مهني. وهذا مؤشر على أن تأهيل المحاسبين يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على التعامل مع الأرقام المحاسبية.

3-4 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي للبيانات

اختبار الفرضية الأولى

HO1 لا يمتلك مستخدمو النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي بحيث تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الجدول (4- 2)

نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الشركة
رفض العدمية	0.000	1.671	45.25	شركة البترول الوطنية
رفض العدمية	0.000	1.658	54.15	شركة نفط الخليج الكويتية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 2) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (45.25) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (54.15) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية البالغة (1.658)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " مستخدمو النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية يمتلكون مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي بحيث تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية هذه النظم ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفرًا.

كما تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الفرضية الأولى

الجدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى

ت	العبارة	شركة البترول الوطنية		شركة نفط الخليج	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
1	يتوفر في الشركة محاسبين على دراية جيدة وتامة بالنظام المحاسبي	.87874	3.7079	4.3636	.69363
2	يتمتع العاملون في أقسام المحاسبة في الشركة بالكفاءة المناسبة لعملهم	.99872	3.5730	4.2424	.78565
3	يتوفر لدى العاملين المؤهل العلمي المناسب للعمل بأقسام المحاسبة	.81155	3.7640	4.3939	.65348
4	تعقد دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء العاملين في أقسام المحاسبة	.99380	3.2022	4.2273	.73997
5	يتمتع العاملون في أقسام المحاسبة في الشركة بالخبرة الفنية المناسبة لأداء عملهم	.86660	3.4607	4.1818	.76277
6	يوجد في الشركة خبراء يطورون النظام المحاسبي بشكل دوري	.72713	3.1573	4.0000	.85934
7	اعتقد أن الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل المحاسبي في الشركة كافية	.84433	3.6067	3.9242	.96573

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الأولى بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية ما بين (3.7640 - 3.1573) وأن العبارة رقم (3) والتي تنص على أنه " يتوفر لدى العاملين في أقسام المحاسبة المؤهل العلمي المناسب للعمل بأقسام المحاسبة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (6) والتي تنص على أنه " يوجد في الشركة خبراء يطورون النظام المحاسبي بشكل دوري " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأكثر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

أما بخصوص عينة شركة نفط الخليج فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الأولى ما بين (4.3939 - 3.9242) وأن العبارة رقم (3) أيضاً والتي تنص على أنه " يتوفر لدى العاملين في أقسام المحاسبة المؤهل العلمي المناسب للعمل في أقسام المحاسبة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (7) والتي تنص على أن " الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل المحاسبي في الشركة كافية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، واكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

وهذا يعكس مدى وعي إدارة شركات النفط في دولة الكويت حول أهمية توافر المؤهل العلمي المناسب لدى العاملين في أقسام المحاسبة.

اختبار الفرضية الثانية

HO2 إن النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية غير قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الجدول (4-4)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الشركة
رفض العدمية	0.000	1.671	37.47	شركة البترول الوطنية
رفض العدمية	0.000	1.658	53.21	شركة نفط الخليج الكويتية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 4) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (37.47) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (53.21) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية (1.658)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفرًا.

كما تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الفرضية الثانية

الجدول (4- 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية

ت	العبارة	شركة البترول الوطنية		شركة نفط الخليج	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
8	يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركة التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة	.79452	3.6742	.60688	4.0303
9	يمكن تحديث النظام فور ورود أي تعديلات في المعالجات وفقاً للمعايير الدولية	.75513	3.5281	.75568	3.8030
10	يتفق النظام المحاسبي المطبق في الشركة مع المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية	.96319	3.8764	.71432	4.1667

11	تتطابق المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية	3.8090	.95199	4.1364	.67679
12	يواكب النظام التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية	3.7640	.92960	4.0455	.73237
13	يتفق النظام المحاسبي المطبق في الشركة مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها	3.7528	.92049	4.2121	.64486
14	يستطيع النظام معالجة العمليات المبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل	3.7303	.95065	3.9545	.90182
15	ينسجم النظام المحاسبي المطبق في الشركة في مجال أعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية	3.5618	.98805	4.0455	.71105

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الثانية بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية ما بين (3.8764 - 3.5281) وأن العبارة رقم (10) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في الشركة يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (9) والتي تنص على أن " بالإمكان تحديث النظام المحاسبي فور ورود أية تعديلات في المعالجات وفقا للمعايير الدولية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات واكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

أما بخصوص عينة شركة نفط الخليج فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الأولى ما بين (4.2121 - 3.8030) وأن العبارة رقم (13) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في الشركة يتفق مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (9) أيضا والتي تنص على أن " بالإمكان تحديث النظام المحاسبي فور ورود أية تعديلات في المعالجات وفقا للمعايير الدولية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات واكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3). ويرى الباحث أن توافق النظام المحاسبي مع المعايير الدولية يعزز دور هذه المعايير في قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة، وتؤدي تلك إلى تسهيل استخدام القوائم المالية من أي بلد وفهمها وإدراكها وإن كانت معدة في بلدان أخرى.

اختبار الفرضية الثالثة

HO3 إن النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية غير قابلة للتحديث ولا تتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الجدول (4- 6)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الشركة
رفض العدمية	0.000	1.671	53.10	شركة البترول الوطنية
رفض العدمية	0.000	1.658	34.41	شركة نفط الخليج الكويتية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 6) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (53.10) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (34.41) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية البالغة (1.658)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية

وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية قابلة للتحديث وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

كما تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الفرضية الثالثة

الجدول (4- 7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة

ت	العبارة	شركة البترول الوطنية		شركة نفط الخليج	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
16	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركة بشكل دوري	.89131	3.5618	.94128	3.7727
17	يتوفر للعاملين في الشركة دورات تثقيفية تأهيلية بتكنولوجيا المعلومات لمستخدمي النظام المحاسبي	.63093	3.2697	.96428	3.8030
18	نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركة لديه القدرة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة	.70013	3.4494	.83234	3.6364
19	يتم تطوير النظام المحاسبي في الشركة بشكل دوري ومستمر	.72347	3.4719	.82151	3.6515

20	النظام المحاسبي القائم في الشركة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية	3.6404	.97988	3.8485	.97048
21	يتوفر في النظام المحاسبي القائم في الشركة إمكانية لاستبداله بنظام محاسبي الكتروني قادر على التعاطي مع معطيات هذا التطور	3.5843	.92698	3.9545	.97320

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الثالثة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية ما بين (3.6404 - 3.2697) وأن العبارة رقم (20) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي القائم في الشركة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (17) والتي تنص على أن "يتوفر للعاملين في الشركة دورات تثقيفية تأهيلية بتكنولوجيا المعلومات لمستخدمي النظام المحاسبي " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات واکبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

أما بخصوص عينة شركة نفط الخليج فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الأولى ما بين (3.9545 - 3.6364) وأن العبارة رقم (21) والتي تنص على أن " يتوفر في النظام المحاسبي القائم في الشركة إمكانية لاستبداله بنظام محاسبي إلكتروني قادر على التعاطي مع معطيات هذا التطور " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (18) والتي تنص على أن " نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركة لديه القدرة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات واکبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

اختبار الفرضية الرابعة

HO4 إن مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية لا تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الجدول (4- 8)

نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الشركة
رفض العدمية	0.000	1.671	31.31	شركة البترول الوطنية
رفض العدمية	0.000	1.658	52.88	شركة نفط الخليج الكويتية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 8) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (31.31) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (52.88) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية البالغة (1.658)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفرًا.

كما تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة

الجدول (4- 9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة

ت	العبرة	شركة البترول الوطنية		شركة نفط الخليج	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
22	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بالقدرة على توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب	.82433	3.8427	4.0758	.88249
23	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بالقدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواجهتها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها	.85445	3.5056	4.0000	.76460
24	تتوفر في مخرجات النظام التغذية الراجعة والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار	.70548	3.8427	4.0303	.91095
25	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بالتمثيل الصادق الذي يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها	.68211	3.7865	4.1041	.63558

26	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بإمكانية التثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها	3.8427	.79628	4.0909	.48761
27	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بان المعلومات صادقة ومحايدة وخالية من التحيز	3.8539	.74697	4.1061	.74687

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الرابعة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية ما بين (3.8539- 3.5056) وأن العبارة رقم (27) والتي تنص على أنه " تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بان المعلومات صادقة ومحايدة وخالية من التحيز " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (23) والتي تنص على أن " مخرجات النظام المحاسبي تتمتع بالقدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواقعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، واكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

أما بخصوص عينة شركة نفط الخليج فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الأولى ما بين (4.1061 -4.0000) وأن العبارة رقم (27) أيضا والتي تنص على أنه " تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بان المعلومات صادقة ومحايدة وخالية من التحيز " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (23) أيضا والتي تنص على أن " مخرجات النظام المحاسبي تتمتع بالقدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواقعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات واكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

ويرى الباحث أن صدق وحيادية مخرجات النظام المحاسبي، تمثل أهمية كبيرة لاستمرار وتطور الشركة، كونها تستند على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي، فكلما توافرت في المعلومات التي يخرجها النظام هذه السمات، كلما أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت من قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار والتي تؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية وجودة مخرجات المعلومات المحاسبية بشكل عام، وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

اختبار الفرضية الخامسة

HO5 هناك معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة.

الجدول (4- 10)

نتائج اختبار t . test للفرضية الخامسة

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الشركة
رفض العدمية	0.000	1.671	52.94	شركة البترول الوطنية
رفض العدمية	0.000	1.658	17.34	شركة نفط الخليج الكويتية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 10) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (52.94) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (17.34) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية البالغة (1.658)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " لا توجد معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفرًا.

كما تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الخامسة

الجدول (4- 11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الخامسة

ت	العبرة	شركة البترول الوطنية		شركة نفط الخليج	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
28	يعاني النظام المحاسبي المطبق في الشركة من مشاكل وثغرات وأوجه قصور تتعلق بتطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي	.67400	3.2247	.77996	3.5000
29	النظام المحاسبي المطبق في الشركة لا يلبي احتياجات المستخدمين للتقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية	.61847	3.9101	.71417	3.4394
30	النظام المحاسبي المطبق في الشركة لا يقدم البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب ويحقق الفوائد المرجوة منه	.93548	3.6180	.63922	3.1818
31	أصحاب حقوق الملكية يحولون دون تطوير النظام بالشكل المرغوب	.77138	3.6180	.72332	3.3636
32	يفتقر النظام المحاسبي المطبق في الشركة إلى الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات	.99462	3.7416	.72864	3.4242

33	يعاني النظام المحاسبي من القصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تفي بمختلف الاحتياجات	3.6404	.92007	3.4545	.84260
34	يحتاج النظام المحاسبي المطبق في الشركة إلى إعادة النظر باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية	3.1124	.63834	3.7879	.52432

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الخامسة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية ما بين (3.9101 - 3.1124) وأن العبارة رقم (29) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في الشركة لا يلبي احتياجات المستخدمين للتقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (34) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في الشركة يحتاج إلى إعادة النظر باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات و أكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

أما بخصوص عينة شركة نفط الخليج فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الأولى ما بين (3.1818 - 3.7879) وأن العبارة رقم (34) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في الشركة يحتاج إلى إعادة النظر باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (30) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في الشركة لا يقدم البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب ويحقق الفوائد المرجوة منه " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات و أكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3).

4-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: فعالية النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية

الجدول (4- 12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: فعالية النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية

ت	العبارة	شركة البترول الوطنية		شركة نفط الخليج	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
35	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي المطبق في الشركة بخاصية الموثوقية والمصدقية	.70842	4.0758	.77219	3.8315
36	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بخاصية الملاءمة والتوقيت المناسب	.65934	4.1061	.62670	3.7538
37	النظام المحاسبي فعال وملائم للاستخدامات المتعددة ولنماذج القرارات المتباينة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية	.83079	3.9545	.64793	3.7865
38	تمتاز مخرجات النظام المحاسبي بالشمولية والفاعلية والكفاءة العالية	.85185	3.8333	.81577	3.7528

39	يتيح النظام المحاسبي آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وتحسين أداء الخدمات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات	4.0606	.72066	3.9101	.82076
40	تؤدي مخرجات النظام المحاسبي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات	4.0758	.70842	3.8764	.76604
41	يسهم النظام المحاسبي المطبق في الشركة في اتخاذ القرارات المناسبة وبكفاءة عالية	4.0909	.79860	3.8427	.75225
42	يلعب النظام المحاسبي دوراً هاماً في نجاح الشركة في أداء أعمالها	4.1212	.85061	3.8764	.95132

تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الخامسة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية ما بين (3.8333-4.1212) وأن العبارة رقم (42) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في الشركة يلعب دوراً هاماً في نجاح المؤسسة في أداء أعمالها " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (38) والتي تنص على أن " مخرجات النظام المحاسبي المطبق في الشركة تمتاز بالشمولية والفاعلية والكفاءة العالية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات واكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3) .(

أما بخصوص عينة شركة نفط الخليج فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفرضية الأولى ما بين (3.7528 -3.9101) وأن العبارة رقم (39) والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المطبق في الشركة يتيح آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وتحسين أداء الخدمات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (38)

والتي تنص على أن " مخرجات النظام المحاسبي المطبق في الشركة تمتاز بالشمولية والفاعلية والكفاءة العالية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات واكبر من متوسط أداة القياس المستخدم في هذه الدراسة وهو (3). ويرى الباحث أن النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية هو فعال بدرجة عالية في شركة البترول الوطنية، ولعل ذلك راجع إلى رسوخ هذه الشركة وانفتاحها على الأسواق العالمية، كذلك يعتبر مؤشرا قويا على وعي هذه الشركة لأهمية تطبيق النظام المحاسبي.

5-4 نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى العوامل الديموغرافية للمستجيبين

اختبار الفرضية السادسة

وللتعرف على مدى وجود فروق في إجابات عينة الدراسة حول فعالية النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية تعزى إلى العوامل الديموغرافية للمستجيبين، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، حيث تنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية ومستوى المعنوية Sig. اكبر من 05. (Sekaran, 2000,p.317).

تنص هذه الفرضية على أنه:

HO6 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تعزى إلى العوامل الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني)؟

HA6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تعزى إلى العوامل الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني)؟

والجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها في اختيار هذه الفرضية:

الجدول (4- 13)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى العوامل

الديموغرافية للمستجيبين لعينة شركة البترول الوطنية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
النوع الاجتماعي	بين المجموعات	8.324	11	10.734	1.83	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	5.429	77				
	التباين الكلي	13.753	88				
العمر	بين المجموعات	28.331	11	3.557	1.83	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	55.759	77				
	التباين الكلي	84.090	88				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	52.678	11	3.324	1.83	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	110.940	77				
	التباين الكلي	163.618	88				
التأهيل العلمي	بين المجموعات	17.524	11	5.519	1.83	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	22.229	77				
	التباين الكلي	39.753	88				
التأهيل المهني	بين المجموعات	73.287	11	3.173	1.83	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	161.657	77				
	التباين الكلي	234.944	88				
	التباين الكلي	.000	88				

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 13) وجود فروق في تأثير المتغيرات

الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني) في فعالية

النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية.

الجدول (4 - 14)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى العوامل

الديموغرافية للمستجيبين لعينة شركة نفط الخليج الكويتية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
النوع الاجتماعي	بين المجموعات	9.011	13	25.230	1.92	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	1.429	52				
	التباين الكلي	10.439	65				
العمر	بين المجموعات	25.500	13	3.974	1.92	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	25.667	52				
	التباين الكلي	51.167	65				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	36.009	13	3.144	1.92	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	45.810	52				
	التباين الكلي	81.818	65				
التأهيل العلمي	بين المجموعات	13.435	13	8.817	1.92	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	6.095	52				
	التباين الكلي	19.530	65				
التأهيل المهني	بين المجموعات	195.558	13	9.732	1.92	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	80.381	52				
	التباين الكلي	275.939	65				
	التباين الكلي	9.011	13				

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 14) وجود فروق في تأثير المتغيرات

الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني) في فعالية

النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

1-5 تحليل ومناقشة النتائج

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية، والذين يمارسون العمل المحاسبي وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

1-5 تحليل ومناقشة النتائج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

1-1-5 المؤهلات والخبرات الفنية المتخصصة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستخدمي النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية يمتلكون مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي، بحيث تساهم في زيادة كفاءة وفعالية هذه النظم، حيث تبين أنه يتوافر لدى العاملين في أقسام المحاسبة المؤهل العلمي المناسب للعمل بأقسام المحاسبة ويتمتعون بالكفاءة والخبرة الفنية المناسبة لأداء عملهم، وإنهم على دراية جيدة وتامة بالنظام المحاسبي، وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ندا، (2002)، والتي توصلت إلى أن المحاسبين في الوحدات الحكومية في مصر لديهم الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية التي تمكنهم من تطبيق أساس الاستحقاق كبديل للأساس النقدي، وإن كانوا قد يحتاجون إلى بعض البرامج التدريبية التي تساعدهم على مواجهة المشاكل التي قد تعترضهم أثناء تطبيق أساس الاستحقاق.

2-1-5-2 التأقلم مع التغييرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية

أشارت نتائج الدراسة أن النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية قادرة على التأقلم مع التغييرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم، حيث تبين أن النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية يواكب التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية، وهذا النظام يستطيع معالجة العمليات المبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل، فهو يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية في مجال أعداد التقارير المالية وفي موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية، وكذلك فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها، كما تبين أن المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية تتطابق وتنسجم مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية، وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة القشي، والعبادي، (2009)، والتي توصلت إلى أن نظام المعلومات المحاسبي في أغلب الشركات عينة الدراسة يستطيع التأقلم مع التغييرات التي تطرأ على معايير المحاسبة. ولكنها تتعارض مع دراسة زيود، وآخرين، (2007)، والتي توصلت إلى وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية السورية وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في قصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير. وتتعارض أيضاً مع دراسة قيطيم، وآخرين، (2006)، والتي بينت وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، المتمثلة في قصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الأخطاء في إعداد القوائم الختامية.

3-1-5-3 قابلية التحديث والتماشي مع التطورات التكنولوجية

أشارت نتائج الدراسة أن النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية قابلة للتحديث وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم، حيث تبين أن النظام المحاسبي القائم في شركات النفط الكويتية يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية، وأنه تتوافر فيه إمكانية الاستبدال بنظام محاسبي إلكتروني قادر على التعاطي مع معطيات هذا التطور، كما تبين أنه تتوافر للعاملين في شركات النفط الكويتية دورات تثقيفية تأهيلية بتكنولوجيا المعلومات لمستخدمي النظام المحاسبي، وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصلت إليه أيضاً دراسة القشي، والعبادي، (2009).

والتي توصلت إلى أن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في أغلب شركات الخدمات المالية الأردنية قابل للتحديث كي يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. كما أن نتيجة هذه الدراسة تتعارض مع نتيجة دراسة زيود، وآخرين، (2007)، والتي توصلت إلى وجود قصور حاد في استخدام التكنولوجيا، أبقى النظام المحاسبي بالمؤسسة العامة للأسماك في سوريا تقليدياً قديماً لا يملك مقومات التحول بوضعه الراهن إلى نظام مؤتمت، حديث، مرن، قادر على مواكبة التطورات المتلاحقة التي تفرضها السوق العالمية على المعايير الدولية.

4-1-5 الخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية)

أشارت نتائج الدراسة أن مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم، حيث تبين أن المعلومات التي تتيحها مخرجات النظام المحاسبي تتمتع بأنها صادقة ومحايدة وخالية من التحيز، وهي تتمتع بإمكانية التثبيت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها، كما تساهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار وقادرة على توصيلها إليهم في الوقت المناسب، فضلاً عن أن هذه المخرجات تتمتع بالقدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواقعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها، وهذه النتيجة لا تتفق مع نتيجة دراسة فخر، وآخرين، (2005)، والتي توصلت إلى أن النظام المحاسبي المطبق هو نظام ضعيف يقدم مؤشرات إجمالية ويشوه القياس المحاسبي، وإن مخرجاته غير مناسبة للتسعير وقياس الربحية وتقييم الأداء، كما أنه يقدم بيانات إجمالية خدمة للمحاسبة المالية ولا يقدم البيانات التشغيلية والتحليلية على مستوى المراحل والأقسام والأصناف المنتجة.

5-1-5 معوقات النظام المحاسبي

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة، حيث تبين أن النظام المحاسبي المطبق في الشركة يلبي احتياجات المستخدمين للتقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية، وأنه يقدم البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب ويحقق الفوائد المرجوة منه، وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الحبيشي، (2007)، والتي توصلت إلى أن النظام المحاسبي اليمني

يعاني القصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تفي بمختلف الاحتياجات، والتي بينت أيضاً عدم قدرة النظام على توفير أدنى متطلبات قياس وتقييم أداء مختلف الوحدات الحكومية، وذلك ناتج عن عدم قدرة الأسس والقواعد المحاسبية على توفير معلومات كاملة عن جميع العمليات والتكاليف التي قامت بها الوحدات الحكومية، وعدم كفاية التبويب الحالي للحسابات وأساليب المعالجة لاحتساب تكاليف الأنشطة والبرامج المختلفة.

وبالرغم من ذلك فإن النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية يحتاج إلى إعادة النظر باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية، وهو يفتقر إلى الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات ويعاني من بعض المشاكل والثغرات وأوجه قصور تتعلق بتطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي، حيث توصلت دراسة قيطيم، وآخرين، (2006)، إلى نتيجة متشابهة لذلك، حيث بينت أن النظام المحاسبي الموحد للمصارف يعاني قصوراً وعدم ملاءمته لضخامة العمل في المصرف، حيث إنه لا توجد مجموعة دفترية كاملة كما نص النظام المحاسبي الموحد، والتي تعتبر إحدى مقومات النظام المحاسبي الموحد الأساسية، وإنما يتم استخدام بطاقات ورقية أو كرتونية تعتمد كدفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة وجميع هذه المسائل عرضة إلى مخاطر التلف بشكل كبير بسبب كثرة الملفات والمعاملات وحفظها بشكل عشوائي وغير منظم، كذلك توصلت دراسة فخر، وآخرين، (2005)، حول وجود ثغرات في النظام المحاسبي منها الافتقار إلى التقسيم الدقيق لمراكز التكلفة واستخدام سجلات إجمالية وعدم وجود سجلات تحليلية، واستخدام الوثائق والمستندات التي تعكس واقعاً فعلياً وليس معيارياً، وعدم وجود آلية محددة وقواعد لعملية التخصيص والتحميل لعناصر التكاليف على المنتجات النهائية.

5-1-6 فعالية النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية

بينت نتائج الدراسة الميدانية أن مخرجات النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية تتمتع بخاصية الموثوقية والمصدقية والملاءمة والتوقيت المناسب، وهي تتيح آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وتحسين أداء الخدمات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات، كما أنها تؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها، وإن هذه المخرجات تلعب دوراً هاماً في نجاح المؤسسة في أداء أعمالها، وتسهم في اتخاذ القرارات المناسبة وبكفاءة عالية.

وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الفقيه (2007)، والتي بينت أن مخرجات النظام المحاسبي الحكومي اليمني (التقارير المالية ومعلوماتها المحاسبية) ليست فاعلة، كما ينبغي أن تكون عليه مخرجات النظام المحاسبي الحكومي السليم، حيث إن معلومات النظام المحاسبي الحكومي اليمني لا تتوافر فيه أهم خصائص المعلومات المحاسبية، وأن تقارير النظام المحاسبي الحكومي اليمني، لا تقدم جميع المعلومات الهامة الخاصة بالأداء المالي والإداري الحكومي، وكذلك الخاصة بكفاءة تنفيذ الإصلاحات المالية القائمة.

7-1-5 الفروق في إجابات عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركات البترول الكويتية

بينت نتائج الدراسة الميدانية وجود فروق في فعالية النظام المحاسبي المطبق في شركات البترول الكويتية، تعزى إلى متغيرات النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني.

2-5 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

- 1- ضرورة استبدال النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية بنظام محاسبي إلكتروني حديث، وقادر على التعاطي مع التطورات التكنولوجية المستمرة، وربط النظام المحاسبي بين الإدارة الرئيسة لشركات النفط الكويتية والشركات التابعة لها بشبكة حواسيب إلكترونية.
- 2- تذليل المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية التطوير وتوفير المتطلبات اللازمة لها، مع مراعاة طبيعة نشاط كل شركة عند البدء بتطوير النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية.
- 3- ضرورة إجراء إصلاحات سريعة ودقيقة فيما يخص الأنظمة القانونية والمالية في شركات النفط الكويتية، من أجل توفير مناخ ملائم لتطبيق النظام المحاسبي، إضافة إلى الإسراع في توفير كافة الظروف اللازمة في شركات النفط من أجل التطبيق الفعال لهذا النظام وتحقيق أهدافه.

4- ضرورة تحديد عدد العاملين في الإدارات المالية وأقسام المحاسبة وبما يتناسب والهيكل التنظيمي وحجم الأعمال المطلوب تنفيذها في الإدارة المالية العامة لمؤسسة البترول الوطنية وشركات النفط التابعة لها.

5- إعادة النظر في النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن بعض جوانبه تفتقر إلى الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات، ويعاني من بعض المشاكل والثغرات وأوجه القصور فيما يتعلق بتطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي.

6- ضرورة إشراك القائمين على الإدارات المالية وأقسام المحاسبة في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية، ليبقى قادراً على تلبية الاحتياجات المحاسبية المختلفة.

7- ضرورة إعادة تقييم دورية للبرمجيات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية، ليكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية.

8- يوصي الباحث الدارسين والباحثين الآخرين باختيار مكون واحد من مكونات النظام المحاسبي، وإجراء دراسات عليه كون مكونات النظام المحاسبي تعتبر مجالاً خصباً لمثل هذه الدراسات المتعمقة.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- البدوي, محمد, (2000), المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية: مصر.
- البكري, سونيا محمد, (1998), نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية, الدار الجامعية, الإسكندرية: مصر.
- جعفر, عبد الإله نعمة, (2006), محاسبة المنشآت المالية: البنوك وشركات التأمين, دار حنين, عمان: الأردن.
- جمعة, أحمد, العرييد, وعصام, (2004), نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر, جامعة الزيتونة, عمان: الأردن.
- حسين, احمد حسين علي, (2002), نظم المعلومات المحاسبية, مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية, الإسكندرية: مصر.
- حماد, أكرم إبراهيم, (2005), الرقابة المالية في القطاع الحكومي, دار جبهة للنشر والتوزيع, عمان: الأردن.
- الدون هندريكسون, (1999), نظرية المحاسبة, ترجمة كمال أبو زيد, جامعة الإسكندرية, مصر.
- الدهراوي, كمال الدين, ومحمد, سمير كامل, (2000), نظم المعلومات المحاسبية, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية: مصر.
- دهمش, نعيم, (1995), القوائم المالية والمبادئ المحاسبية, معهد الدراسات المصرفية, عمان: الأردن.
- الراوي, حكمت أحمد, (1998), نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظري مع حالات تطبيقية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, القاهرة: مصر.
- الشرع, مجيد جاسم, (2003), المحاسبة في المنظمات المالية (المصارف وشركات التأمين المحلية), جامعة فيلادلفيا, عمان: الأردن.
- الشريف, عليان, (2000), مبادئ المحاسبة المالية, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان: الأردن.

- الشيرازي, عباس مهدي, (2000) نظرية المحاسبة, دار ذات السلاسل: الكويت.
- عبدالحى, مرعي, (1993), المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار, مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية: مصر.
- عبدالله, خالد أمين, (2010), علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية, دار وائل للنشر— والتوزيع, عمان: الأردن.
- العدلوني, محمد أكرم, (2002), العمل المؤسسي, دار ابن حزم للنشر والتوزيع, عمان: الأردن.
- العريبد, عصام, (2001), دراسات معاصرة في البنوك التجارية والبورصات, دار الرضا, دمشق: سوريا.
- الفداغ, فداغ, (2002), المحاسبة المتوسطة, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان: الأردن.
- فرنون كام, (2000), نظرية محاسبية, ترجمة رياض العبدالله, جامعة المستنصرية, العراق.
- قاسم, عبد الرزاق محمد, (1998) نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان: الأردن.
- محمد, بوتين, (1999), المحاسبة العامة للمؤسسة, ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
- الناغي, محمود السيد, (2002), دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية, المكتبة المصرية: مصر.
- النقيب, كمال, (1999), تطور الفكر المحاسبي, مطبعة الزرقاء, الزرقاء: الأردن.

ب. الرسائل الجامعية

- بلغيث, مداني, (1998) فعالية نظام المعلومات المحاسبية في التسيير واتخاذ القرار, رسالة ماجستير غير منشورة, معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, الجزائر.
- الحبيشي— وهيب عبد العزيز, (2007), واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد, قسم المحاسبة, جامعة دمشق: سوريا.
- عبدالغني, دادن, (2002), الاتجاه الحديث للمنافسة وفق أسلوب تخفيض التكاليف, رسالة ماجستير غير منشورة, معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر: الجزائر.

- فاتح، ساحل، (2004) دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: الجزائر.
- الفقيه، صالح ناصر، (2007)، دور المعلومات المحاسبية في تقويم برنامج الإصلاح المالي بالجمهورية اليمنية دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، جامعة النيلين: السودان.
- القشي، ظاهر شاهر يوسف، (2003) مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.
- المنايصة، محمود، (2004)، تقييم النظم المحاسبية المطبقة في الجامعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

ج. الدوريات

- اسكندر، مصيص، (1999) التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والخمسون، ص ص 12-28.
- زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، وعيسى، ريم علي (2007)، إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)، ص ص 5-22.
- السويلم، توفيق، (2002)، تطوير الأداء المحاسبي ودوره في فعالية الاستثمارات، مجلة الجزيرة السعودية، العدد 11021، ص ص 68-91.
- عطية، أكرم إبراهيم، (2007)، واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين وسبل تطويره، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي الذي ينظمه قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية بغزة.
- عيشي، بشير، (2008)، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان 2009.

- فخر، نواف، والدغيم، عبد العزيز، وعلي، عفراء، (2005)، دراسة النظام المحاسبي في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا وإمكانية تطويره، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (3)، 2005، ص ص 63-86.

- القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (2009)، بعنوان: أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72.

- قيطيم، حسّان، وأسعد، باسل وجنود، عامر علي، (2006)، النظام المحاسبي في المصـرف التجاري السوري وآفاق تطويره، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، (28)، العدد (3)، 2006، ص ص 23-41.

- ندا، محمد صبري إبراهيم، (2002)، تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر - العربية ليتمشى - مع موازنة البرامج والأداء، القاهرة: مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، المنعقد في أكتوبر 2002.

د. التقارير

- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، 2009.
- التقرير السنوي الصادر عن شركة نفط الخليج الكويتية، 2008.
- النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2009.
- الكتاب السنوي، الصادر عن وزارة الإعلام الكويتية، 2004، ص 286.
- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2008.
- الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009.
- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2009.
- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، (1999)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009.

- Burtuon, Richard N (2000), Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors. **Journal of Information Systems, Supplement, p57. 4p.**
- Dan Guy M. (2000), Auditing Harcourt Brace & Company , New Yourk, p208.
- Edwards, Donald ;Kusel,Jim Oxner, Tom. Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance, (**Euromoney Publications PLC**), Fall 2001. vol 15 Issue 1. PP4-63.
- Innes, J. and F. Mitchell,1990, "The Process Of Change In Management Accounting: Some Field Study Evidence, " **Management Accounting Research , March, PP.3-19.**
- Kieso, Donald E., and Jerry J. Wwygandt (2001) "International Accounting", 8th Ed., John Wiley & Sons, NY.
- Sekaran, U. (2000), Research Methods For Business, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.

الملاحق

الملحق رقم (1)

المعلومات التعريفية بمجتمع الدراسة والصناعة النفطية

الصناعة النفطية في الكويت

عندما زار الفيلسوف اليوناني "هيرودوت" مصر، قال عبارته الشهيرة "مصر هبة النيل"، أي لولا النيل لما وجدت مصر، ومن ثم فإن استمرار وبقاء مصر- مرتبط أساساً باستمرار تدفق المياه من منابع النيل، والواقع إن نفس العبارة يمكن أن تطلق على الكويت، فالكويت "هبة النفط"، أي أن استمرارها وبقائها كدولة "في ظل الأوضاع الحالية" مرتبط أساساً بالنفط، وهذا هو أكبر تحد يواجهه دولة الكويت اليوم.

ويمكن القول أن النفط، كمادة خام وكمنتجات نفطية، قد أسس له موقع خاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت، قبل نحو نصف قرن من الزمان تقريباً، وكان هذا التأسيس في بادئ الأمر يقتصر على نشاط إنتاجي واحد هو الاستخراج، أي استخراج النفط الخام وتسويقه في الأسواق الدولية، مما جعل من هذا النشاط النفطي مقصوراً على الصناعة الاستخراجية، ولكن سرعان ما تطور الأمر ليتفرع عن هذا النشاط نشاط آخر لصناعة أكثر تقدماً وأكثر أفقاً من الناحية التصنيعية التحويلية، هي صناعة تكرير النفط واستخلاص منتجات نفطية ذات استخدامات مختلفة من عملية التكرير.

وبعد أن كانت صناعة التكرير إحدى الصناعات الوليدة والنادرة في دول الكويت حتى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، فإنها تحولت بسرعة مع الوقت إلى إحدى الصناعات التحويلية الأساسية التي شكلت فيما بعد القاعدة التصنيعية التي بُني على دعائمها العديد من الصناعات التحويلية ذات الأحجام الاستثمارية والتشغيلية المختلفة، وذلك بعد أن ازداد عدد المصافي وتضاعفت طاقتها الإنتاجية.

يعود تاريخ عمليات الاستكشافات والتنقيب عن النفط وعمليات إنتاجه في الكويت إلى عام 1913, وذلك عندما أجرت بعثة البحرية الملكية البريطانية أول مسح جيولوجي بالكويت, وعثرت من خلاله على تسربات سطحية نفطية وغازية بمنطقتي بحرة وبرقان, وتلا ذلك إجراء عدة مسوحات جيولوجية في الأعوام 1917 و 1924 و 1932 و 1934, وخلال تلك الفترة تعددت محاولات الشركات النفطية العالمية للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الكويت, إلى أن نجحت شركة نفط الكويت المحدودة التي تأسست عام 1934 بمساهمة شركة البترول البريطانية (bp) وشركة الخليج للزيت الأمريكية (gulf oil) في الحصول على حق الامتياز للتنقيب عن النفط في كافة أراضي الكويت ومياهاها الإقليمية لمدة خمسة وسبعون عاما (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2009، ص3).

وفي عام 1937 تم حفر أول بئر استكشافي في الكويت في منطقة بحرة على الشاطئ الشمالي من خليج الكويت (بحرة 1) ووصل الحفر إلى عمق 7950 قدم دون أن تتحقق اكتشافات نفطية تجارية, وفي 22 شباط من عام 1938 وفي منطقة برقان أسفرت عمليات الحفر عن تحقيق أول اكتشاف نفطي تجاري في دولة الكويت على عمق 3672 قدم، تلا هذا الاكتشاف حفر ثمانية آبار أخرى في منطقة برقان, خلال الفترة من 1938 - 1942 والتي أكدت وجود النفط بكميات هائلة في طبقات العصر الطباشيري الأوسط, في رمال تكوين الوارة وتكوين برقان عند أعماق تتراوح ما بين 3570 و 4800 قدم (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2009، ص3).

وفي عام 1949 تم بناء أول مصفاة في الكويت هي مصفاة ميناء الأحمدية بطاقة إنتاجية لم تتجاوز 25 ألف برميل في اليوم, لتلبية احتياجات السوق المحلي الكويتي من الجازولين، والكيروسين، والديزل, وأسست شركة ناقلات النفط الكويتية في العام 1957, وفي عام 1958 تم إنشاء مصفاة ميناء عبدالله بطاقة إنتاجية مقدارها 30 ألف برميل في اليوم, وبعد توسعات عديدة ارتفع إنتاج المصفاة إلى 145 ألف برميل في اليوم في عام 1975, ثم إلى أكثر من 240 ألف برميل في اليوم في عام 1989, وتأسست شركة البترول الوطنية الكويتية عام 1960, كشركة مملوكة من قبل القطاعين العام والخاص.

وبدأت عملياتها في مصفاة الشعبية في عام 1968 بطاقة إنتاجية مقدارها 95 ألف برميل في اليوم، وبعد مشاريع توسعة في عام 1975 ارتفع إنتاجها إلى 195 ألف برميل في اليوم، كما تأسست شركة الكيماويات البترولية في عام 1963 أيضاً، كمشروع بين الحكومة والقطاع الخاص، وبدأت في السنة التالية عمليات تصنيع المشتقات النفطية (الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009، ص 16).

وبحسب تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2009، تتوافر في الكويت حالياً 3 مصافي محلية لتكرير النفط، بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ حوالي 900 ألف برميل يومياً، ويتم تصدير معظم المنتجات النفطية المكررة من الكويت إلى الدول الآسيوية، كما أنه تم تشغيل قطاع التكرير الكويتي بأعلى طاقته الإنتاجية لتلبية الطلب العالي من هذه الدول، وتُشير التقارير إلى أن الكويت تخطط لإجراء تحسينات في قطاع تكرير النفط بنهاية هذا العام 2010، وبتكلفة تتعدى 5 مليار دولار، وتشمل هذه التحسينات زيادة قدرة القطاع لإنتاج أنواع الوقود المُستخدمة في المركبات، والتي تتميز بانخفاض عالي لنسبة الكبريت، وقد وقعت الكويت عقداً مع شركة هيونداي الكورية في أيار 2005 لتحسين ميناء الأحمدية وجعله قادراً على إنتاج جازولين وديزل بنسبة كبريت أقل، وخفض نسبة زيت الوقود في خليط منتجاته، وبكلفة 400 مليون دولار، والجدول التالي يبين بيانات حول مصافي النفط في الكويت:

مصافي النفط في دولة الكويت، 2009

اسم المصفاة	تاريخ الإنشاء	الطاقة التصميمية (ألف برميل/يوم)
ميناء الأحمدية	1949	455
ميناء عبدالله	1958	255
الشعبية	1968	195
الإجمالي		905

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، 2009.

ولدولة الكويت مصافي في دول أجنبية، وتقوم شركة البترول الكويتية العالمية (KPI)، بإدارة عمليات تكرير وتسويق النفط التابعة لمؤسسة البترول الكويتية (KPC) في أوروبا الغربية، وتمتلك مؤسسة البترول الكويتية مصافي لتكرير النفط في روتردام وإيطاليا، حيث إن هذه المصافي ساعدت شركة البترول الكويتية العالمية في توفير الإمداد المباشر لنسبة كبيرة من منافذها للبيع بالتجزئة في أوروبا، إضافة إلى استثمارات في بلجيكا والسويد وتايلاند، وهناك استثمارات أخرى محتملة في مجال تكرير النفط وتسويقه في الصين، والهند، واندونيسيا، وباكستان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، ودول أجنبية أخرى، كما تقوم شركة البترول الكويتية العالمية حالياً بتسويق ما يقارب من 300 ألف برميل يومياً في أوروبا الغربية وتايلاند من خلال 5 آلاف محطة توزيع بالتجزئة (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2009، ص5).

بدأت دولة الكويت في آذار 2004 الإنتاج الفعلي لوحدي التهذيب بالعامل الحفاز في مصفاة ميناء الأحمدية، وتعتبر هاتان الوحدتان آخر وحدات مشروع إعادة بناء وتطوير المصفاة نتيجة للانفجار الذي أصابها في عام 2001، هذا وتبلغ الطاقة الإنتاجية لكل من وحدي التهذيب بالعامل الحفاز 18 ألف برميل يومياً، كما تدرس دولة الكويت إنشاء مصفاة جديدة لتكرير النفط في منطقة الزور بتكلفة تبلغ 2.5 مليار دولار، وبطاقة إنتاجية تصل إلى أكثر من 600 ألف برميل يومياً، ومن المحتمل أن يتم البدء في تشغيل هذه المصفاة في هذا العام 2010 عوضاً عن مصفاة الشعبية القديمة، حيث تم في تشرين الأول 2004 منح شركة فلور دانييل الأمريكية (Flour-Daniel) عقداً للأعمال الهندسية والتصاميم الأولية.

صناعة البتروكيماويات

تعتبر دولة الكويت رائدة في صناعة البتروكيماويات في منطقة الخليج العربي، من حيث بناء مصانع الأمونيا والأسمدة النيتروجينية، حيث تأسست شركة صناعات الكيماويات البترولية الكويتية (KPIC) في تموز 1963، بغرض الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية لإقامة صناعة بتروكيماوية متنوعة في الكويت، والانتفاع من الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط، كما تأسست شركة الأسمدة الكيماوية في آذار 1964 بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركاء أجنب،

وقامت الشركة الجديدة بإنشاء أول مجمع ضخم للأسمدة الكيماوية يتكون من أربعة مصانع الأول لامونيا السائل، والثاني لسمدات الأسمدة الأمونيوم، والثالث لحامض الكبريتيك المركز، والأخير لسمدات اليوريا. وقد بدأ الإنتاج من المصانع الثلاثة الأولى في عام 1966، أما الإنتاج في مصنع اليوريا الأول فقد بدأ في عام 1967، كما أقامت شركة صناعة الكيماويات البترولية مصنعين جديدين لإنتاج الامونيا، ومصنعين لإنتاج اليوريا، وقد بوشر الإنتاج من مصنع الامونيا الثاني ومصنعي اليوريا خلال عام 1971، ومصنع الامونيا الثالث خلال عام 1972 (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2009، ص 13).

وفي عام 1973 اشترت شركة صناعة الكيماويات البترولية حصة الشركاء، وباتت تملك كافة مصانع ومنشآت الأسمدة الكيماوية، في منطقة الشعبية الصناعية محتفظة لشركة الأسمدة الكيماوية بكيان قانوني كشركة مستقلة، واكتمل إنشاء المصنع الرابع للأمونيا في عام 1974، حيث أصبحت شركة صناعة الكيماويات البترولية صاحبة أكبر مجمع لإنتاج الامونيا واليوريا في الشرق الأوسط، وفي كانون الثاني من عام 1975 تم دمج شركة الأسمدة الكيماوية نهائيا بالشركة الأم لتصبح شركة واحدة، هي شركة صناعة الكيماويات البترولية، وتمتلك الشركة أربعة مصانع لإنتاج الأمونيا السائلة، يعمل اثنان منهما في الوقت الحالي بطاقة إجمالية يومية تبلغ 1800 طن متري، وثلاثة مصانع لإنتاج اليوريا بطاقة إجمالية يومية تبلغ 2400 طن، كما باتت الشركة تمتلك مصنع لإنتاج البولي بروبيلين بطاقة إنتاجية 100 ألف طن سنويا وفق أحدث المواصفات التكنولوجية.

وفي عام 1995 وقعت شركة صناعة الكيماويات البترولية عقد تأسيس شركة ايكويت للبترولوكيماويات (Equate) مع شركة يونيون كاربايد الأمريكية، وقد تم تشغيل مصانع المجمع في أواخر عام 1997 في منطقة الشعبية الصناعية، ويشمل المجمع وحدة لإنتاج مادة الايثيلين بطاقة إجمالية سنوية تعادل 650 ألف طن متري، ووحدين لإنتاج مادة البولي ايثيلين منخفض وعالي الكثافة بطاقة إجمالية سنوية تعادل 450 ألف طن متري، ووحدة لإنتاج الايثيلين جلايكول بطاقة سنوية تعادل 350 ألف طن متري، كما أعلنت دولة الكويت في كانون الأول 2004 عن إنشاء وحدة الاولييفين في مصفاة الأحمدي بكلفة 117 مليون دينار كويتي، وينتج المشروع مادة الإثيلين التي تستخدم كلقيم لبقية الوحدات المزمع إنشاؤها، كما قامت دولة الكويت في عام

2007 بإنشاء مشروع مجمع العطريات لإنتاج 735 ألف طن سنوياً من البارازيلين و232 ألف طن سنوياً من البنزين العطري، وبكلفة بلغت حوالي 700 مليون دولار (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2009، ص13).

مؤسسة البترول الكويتية

تقدم مؤسسة البترول الكويتية التي تأسست عام 1980 كمؤسسة شاملة لإدارة المصالح النفطية الكويتية، سلسلة من الخدمات في مجال الصناعة النفطية من خلال الشركات التابعة لها، والتي تتولى مهام مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتركيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري، وشركتي البترول الوطنية الكويتية ونفط الخليج الكويتية، هما شركتان تابعتان لها، حيث تأسست شركة البترول الوطنية الكويتية عام 1960 كشركة مملوكة من قبل القطاعين العام والخاص وبدأت عملياتها في مصفاة الشعبية في عام 1968، إضافة إلى أنها الآن أصبحت تتولى إدارة وعمليات مصفاة ميناء الأحمدية ومصفاة ميناء عبدالله، وتقوم بتسويق زيت الوقود في محطات التعبئة التابعة للشركة في السوق المحلية، وتقوم أيضاً بإنتاج المنتجات النفطية ووقود الطائرات، ويتم نقل هذه المنتجات إلى مستودعين للتخزين في صبحان والأحمدية. كما تنتج المصافي التابعة للشركة العديد من المنتجات النفطية ولاسيما الغاز والنافثا والكيروسين (الوقود المنزلي ووقود الطائرات) وزيت الغاز وزيت الوقود والكبريت والفحم البترولي والبيتومين (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، 2009، ص12).

والشركة الكويتية لنفط الخليج تأسست عام 2002 لتمثل حصة الكويت في إدارة حقول المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية، بدلاً عن شركة الزيت العربية (اليابانية) بعد انتهاء عقدها مع الكويت، والتي قامت بإدارة حصة الكويت من الحقول النفطية المشتركة بين الكويت والسعودية منذ عام 1958. وفي أيلول 2001، وقعت الكويت واليابان مذكرة تفاهم تقضي— بموجبها إنهاء حقوق الامتياز، والتنقيب الممنوحة لشركة الزيت العربية ابتداءً من 4 كانون الثاني 2003، حيث بدأت الشركة الكويتية لنفط الخليج أعمالها في الحقول البحرية المشتركة، وباتت تمارس دوراً حيوياً لتحقيق إستراتيجية إدارة مؤسسة البترول الكويتية، الهادفة إلى الوصول بإجمالي إنتاج الكويت اليومي إلى أربعة ملايين برميل مع حلول عام 2030 (التقرير السنوي الصادر عن شركة نفط الخليج الكويتية، 2008، ص 7).

تشهد صناعة النفط في العالم تطورا سريعا، وزيادة في حجم الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، الأمر الذي دفع حكومة دولة الكويت للقيام باتخاذ مجموعة من القرارات التي تتواءم مع هذه التطورات العالمية، فقررت إنشاء مؤسسة البترول الكويتية في عام 1980م، كمؤسسة شاملة لإدارة المصالح النفطية الكويتية الأخذة في التنويع، ولتوحيد نشاطات وتوجهات القطاع النفطي في البلاد، حيث تقدم المؤسسة سلسلة متكاملة من الخدمات في مجال الصناعة النفطية من خلال شركاتها التابعة حيث تتولى هذه الشركات مهام مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري، وتمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسة في رسم التوجهات الإستراتيجية لعمليات التسويق والبيع والنقل البحري لمنتجات النفط (الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009، ص 11).

وقد أخذت مؤسسة البترول الكويتية على عاتقها حماية موارد الكويت الهيدروكربونية والاستغلال الحذر لتلك الموارد، وزيادة عائداتها، من خلال عمليات التسويق الفعالة للنفط الخام وغيره من المنتجات النفطية المصاحبة، والالتزام بتطوير القدرات النفطية والإدارية للقوى العاملة، والالتزام بالمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من اجل تحقيق أهداف وطموحات الكويت، وقد رفعت المؤسسة شعار التكامل في أنشطتها عبر سلسلة من العمليات، التي تهدف إلى زيادة القيمة المضافة بدءا من عمليات الاستخراج وصولا إلى المستهلك، محققة بذلك ما يعرف بالتكامل الراسي من القاعدة إلى القمة ومن الإنتاج إلى منافذ البيع (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009، ص 10).

الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية

1- شركة نفط الكويت (استكشاف وتطوير النفط)

تأسست شركة نفط الكويت المحدودة في عام 1934م، أسستها شركة النفط الانجليزية الإيرانية المعروفة الآن باسم شركة البترول البريطانية (BP) وشركة جالف للزيت الأمريكية (المعروفة الآن بشركة شيفرون)، وتتولى الشركة مسؤوليات الاستكشاف والتنقيب وإنتاج النفط الخام والغاز في دولة الكويت، إضافة إلى استكشاف وتطوير وإنتاج المواد الهيدروكربونية في الكويت، وتخزين النفط الخام وإيداعه في الصحاريج المعدة للتصدير، كما تعمل الشركة على إيجاد المخزون من النفط الكويتي.

كما تدير الشركة عمليات الإنتاج والتصدير للنفط والغاز في المنشآت التابعة لها في أكثر من 12 حقلا نفطيا متطورا والمنتشرة في دولة الكويت، هي الحقول الشمالية، والحقول الغربية، والحقول الشرقية، والحقول الجنوبية (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009، ص15).

2- الشركة الكويتية لنفط الخليج (استكشاف وتطوير النفط في المنطقة المقسومة)

تأسست الشركة الكويتية لنفط الخليج في عام 2002، لتتولى إدارة حصة الكويت من الثروات الطبيعية في المنطقة المقسومة بالخفجي مناصفة مع المملكة العربية السعودية ممثلة بشركة تكساكو العربية السعودية، وقد تسلمت الشركة الكويتية لنفط الخليج مهامها بشكل رسمي، بعد أن انتهت فترة الامتياز الممنوح لشركة الزيت العربية المحدودة في 4 كانون الثاني من عام 2003، حيث تقوم الشركة وفقا لقرار تأسيسها بإجراء عمليات الاستكشاف، تطوير الحقول، الإنتاج، التكرير، النقل، التخزين، وتسويق النفط والغاز في منطقتي عمليات الخفجي المشتركة، وتشرف الشركة الكويتية لنفط الخليج على عدة حقول منها حقل الخفجي والحوت والذي يشكل المصدر الرئيسي لإنتاج النفط الخام في المنطقة المقسومة، وحقل الوفرة الذي يعتبر من أكبر الحقول البرية في المنطقة المقسومة (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2008، ص 7).

3- شركة التنمية النفطية (تطوير حقول الشمال)

تأسست شركة التنمية النفطية في عام 2005 برأسمال قدره 300 مليون دينار كويتي، وتتمثل الأهداف الرئيسية للشركة التعاون والتعاقد مع أحد اتحادات شركات النفط العالمية المؤهلة لتطوير أربعة حقول نفطية شمال الكويت وهي: الروضتين والصابرية والرتقة والعبدي، وذلك بهدف رفع القدرة الإنتاجية لهذه الحقول إلى 900,000 برميل نفط يوميا، مما يزيد من دخل الكويت في ظل الطلب المتزايد على النفط في الأسواق العالمية (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009، ص17).

4- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (الاستكشاف الخارجي)

تأسست الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفيك) في عام 1981، ويتركز نشاط الشركة برا وبحرا في 4 مناطق إقليمية رئيسية تنتشر على اتساع 3 قارات

وقمارس نشاطها في 16 بلدا هي (اندونيسيا- ماليزيا- باكستان- اليمن- سوريا- استراليا- الصين- الفلبين- مصر- السودان- تونس- ساحل العاج- موريتانيا- الكونغو- فيتنام- بنغلادش), وقد وضعت كوفيك سياستها في التنقيب عن النفط خارج حدودها كهدف معلن لنقل رؤوس الأموال إلى داخل الكويت وتحقيق الاستثمار المربح, فسعت إلى توسيع أنشطتها واستثناء المشاريع ذات المخاطر الربحية من جدول أعمالها, وفي الوقت الحالي تتهيا الشركة للدخول في مشاريع جديدة حول العالم, من خلال التركيز على ما تملكه من أصول ومشاريع وتطوير أدائها من اجل زيادة وتحسين ما تجنيه من أرباح, هذا إلى جانب خلق فرص جديدة للاستثمار عن طريق السعي لتحقيق المشاركة الدولية (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها, التكامل في الأداء, 2009, ص18).

5- شركة البترول الوطنية الكويتية (التكرير والتسويق المحلي)

تأسست شركة البترول الوطنية في أيلول 1960 كشركة مساهمة كويتية تملكها الحكومة والقطاع الخاص معا, وفي عام 1968 قامت الشركة بتشغيل مصفاة الشعبية التابعة لها, وفي ايار من العام ذاته تم تصدير الشحنة الأولى من البترول المكرر من مصفاة الشعبية وفي عام 1975 أصبحت الشركة شركة حكومية مملوكة بالكامل للحكومة, وبعد إنشاء مؤسسة البترول الكويتية في عام 1980, أصبحت شركة البترول الوطنية الكويتية مملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية والتي هي بدورها مملوكة لدولة الكويت وعندما تمت إعادة هيكلة قطاع النفط الكويتي أصبحت شركة البترول الوطنية الكويتية عن عمليات تصفية البترول وإسالة الغاز, بالإضافة إلى توزيع مشتقات البترول في السوق المحلي نيابة عن مؤسسة البترول الكويتية, وبالتالي أصبحت الشركة مسؤولة عن ثلاثة مصاف للبترول هي: مصفاة ميناء الأحمدى ومصفاة ميناء عبدالله ومصفاة الشعبية بالإضافة إلى مصنع غاز البترول المسال في ميناء الأحمدى (الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية, لعام 2009, ص 12).

6- الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (وقود الطائرات)

الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) في عام 1963, كشركة كويتية مملوكة بنسبة 51% لشركة البترول الوطنية الكويتية ونسبة 49% لشركة البترول البريطانية المحدودة (BP) ولاحقا أصبحت كافكو إحدى الشركات المستقلة والتابعة لمؤسسة البترول الكويتية, وتنفرد الشركة بنشاط تزويد الطائرات بالوقود في دولة الكويت,

حيث تتولى القيام بكافة الخدمات المتعلقة بتزويد الطائرات بالوقود لجميع الطائرات العاملة على ارض مطار الكويت الدولي KIA, كما تقوم بتقديم الاستشارات وخدمات الدعم الفني لوزارة الدفاع, وتدير كافكو حاليا مستودعا يتكون من عدة صهاريج وخزانات لوقود الطائرات وبشكل آلي على موقع مساحته 115000 متر مربع وبطاقة تخزينية تقدر سعتها ما يقرب من 27 مليون لتر, كما تملك كافكو وتدير أسطولا من المعدات والمزودات الحديثة، والتي تقوم بدورها في عمليات تزويد الطائرات بالوقود والتي يبلغ عددها (3000) طائرة شهريا, كما يقوم مختبر الجودة والنوعية في الشركة بإجراء كافة الفحوصات المخبرية وبصورة مستمرة لضمان لجودة وسلامة الوقود قبل تداوله وذلك حسب المواصفات والمعايير العالمية المعمول بها, وكافكو عضوا في IATA وهي حاصلة على شهادتي الجودة ISO (9001-2000) و (14001), كما تسعى الشركة إلى تقديم أفضل منتجات الوقود الخاص بالطيران والأكثر جودة, بالإضافة إلى توفير الخدمات الأكثر تطورا إلى عملائها, وتسعى لأن تكون الاختيار الأول لعملائها في إطار تزويد الطائرات بالوقود معتمدة في ذلك على التزامها بمعايير الجودة وتقديم الخدمات المتميزة التي تلقى رضاهم واستحسانهم (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009، ص20).

7- شركة البترول الكويتية العالمية (التسويق والتكرير العالمي)

تأسست الشركة عام 1983 وتعتبر الذراع العالمي لمؤسسة البترول الكويتية إذ تعنى بكافة عمليات التكرير والأبحاث وتسويق المنتجات النفطية وبيع الوقود خارج الكويت, وتقوم الشركة بتسويق حوالي 380,000 برميل يوميا عبر ما يزيد عن 4000 محطة خدمة تحمل علامة " كيو إيت Q8" تنتشر عبر عدة بلدان أوروبية هي ايطاليا والسويد والدنمارك وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ, كما تدير الشركة عمليات بيع مباشرة حيث تملك الشركة خدمات تزويد الديزل (IDS - International Diesel Services) شبكة منافذ بيع تعمل بصورة آلية بالكامل على مدار 24 ساعة لتوفير الديزل لشبكة النقل البري المحلي والدولي الواسعة الانتشار وتزويد شاحنات النقل بالوقود في جميع أنحاء أوروبا, وتقوم الشركة بتوفير وقود الطائرات للعديد من المطارات الرئيسية في العالم، فضلا عن المطارات الإقليمية الأصغر, كما توفر شركة البترول الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود " KPIAC الوقود لأكثر من 50 مطارا في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأقصى— ولأكثر من 200 شركة طيران, وتعمل الشركة بإنتاج وتسويق أنواع عديدة من الزيوت وتصديرها إلى الأسواق الرئيسية في أوروبا وغيرها

، وتمتلك الشركة مصفاة في هولندا لسعة تكريرية تعادل 85 ألف برميل يوميا كما تمتلك في مصفاة ميلاتزو بايطاليا بنظام المشاركة 50% مع شركة AGIP الايطالية بسعة تكريرية تعادل 155 ألف برميل يوميا، وتسعى الشركة إلى التوسع في الأسواق الآسيوية ذات النمو المرتفع من خلال بناء مصافي (بالتكامل مع مجمع البتروكيماويات) في فيتنام والصين، إضافة إلى محطات تعبئة الوقود (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009، ص 21).

8- شركة صناعة الكيماويات البترولية (البتروكيماويات)

تأسست شركة صناعة الكيماويات البترولية في عام 1963، وتتولى إدارة ثلاثة مصانع لإدارة الامونيا السائلة وثلاثة مصانع لإنتاج سماد اليوريا ومصنعا للبولي برويلين، أما شركة إيكويت للبتروكيماويات، فقد تم تأسيسها من قبل شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة يونيون كاربايد التابعة لشركة داو كميكال بنسبة 42% لكل منهما، وشركة بوبيان للبتروكيماويات بنسبة 10% وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية بنسبة 6%، فإنها تضم مجمعا ضخما لتصنيع مادة الايثلين ومادة البولي ايثيلين جلايكول، كما تملك شركة صناعة الكيماويات البترولية أسهما في شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية بنسبة 10%، وعلى الصعيد الدولي تملك شركة صناعة الكيماويات البترولية نسبة 49,9% من أسهم شركة إيكويت للتسويق في البحرين، كما أنجزت الشركة استثمارات مشتركة بنسبة 50% مع شركة داو كميكال في شركتي أم أي جلوبال ايكويبوليمرز، وتملك الشركة حصصا استثمارية أخرى في شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات في البحرين بنسبة 33,3% ومن المشاريع المشتركة للشركة مصنع العطريات ومجمع لتصنيع الأوليفينات ومصنع الستايرين (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009، ص 22).

9- شركة ناقلات النفط الكويتية (النقل)

تأسست شركة ناقلات النفط في عام 1957 وتختص الشركة بشكل أساسي، بامتلاك وإدارة احد أضخم أساطيل النقل البحري في العالم، ويضم ناقلات النفط الخام وناقلات المنتجات البترولية وناقلات الغاز المسال والنفط الخام والمنتجات البترولية المكررة والغازات المسالة، وعلى أسس تجارية، كما تقوم الشركة باعتبارها المسؤولة عن قطاع النقل بمؤسسة البترول الكويتية بتشغيل أسطول حديث متوازن لنقل النفط إلى كافة أنحاء الكرة الأرضية،

واستطاعت شركة ناقلات النفط الكويتية الحفاظ على ربحية أعلى من المعدل الطبيعي بسبب الاهتمام الكبير الذي توليه لتخفيض نفقات التشغيل وحكمتها في استبدال السفن القديمة في الأوقات المناسبة، كما تتولى الشركة أيضا تشغيل عمليات مصنع الغاز المسال وهو المختص بتعبئة وتوزيع أسطوانات الغاز المسال الذي يستخدم لخدمة أغراض الصناعة المحلية والاستهلاك المنزلي، ومن خلال فرع الوكالة البحرية تكون شركة ناقلات النفط الكويتية الوكيل الوحيد لجميع الناقلات النفطية الزائرة للموانئ البحرية الكويتية في تقديم الخدمات الصحية والصيانة الهندسية والإلكترونية وتوفير قطع الغيار والعمالة البديلة ومجالات أخرى مماثلة (الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009، ص 12).

10- شركة مقطع خدمات القطاع النفطي (الخدمات المساندة)

تأسست شركة خدمات القطاع النفطي في عام 2005 وتتولى مسؤولية توفير الخدمات للمؤسسة والشركات النفطية التابعة المتواجدة داخل الكويت، وذلك حتى يتسنى للشركة التركيز على أداء مهامها الرئيسية، ومن أهم المهام التي تقوم بها توفير خدمات الأمن والسلامة للموظفين والأصول التابعة للقطاع النفطي كما تتولى إدارة وحدات الإطفاء (الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2009، ص 13).

الملحق رقم (2)

نموذج الاستبانة الخاصة بالدراسة الحالية

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير»»»

استبانة حول موضوع:

قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية

تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث: منصور محمد العجمي

طالب في برنامج الماجستير في المحاسبة

جامعة عمان العربية-كلية الأعمال-محاسبة

عمان: الأردن

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- النوع الاجتماعي:

أنثى ذكر

2- العمر:

25 سنة فأقل 26-35 سنة
36-45 سنة 46 - 55 سنة
56 سنة فأكثر

3- سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل 6-10 سنوات 11-15 سنة
16-20 سنة 21 فأكثر

4- التأهيل العلمي:

ثانوية عامة دبلوم متوسط
بكالوريوس دراسات عليا

5- التأهيل المهني:

CPA CIA CMA CISA
أخرى

6- نوع النشاط:

استكشاف وتطوير النفط وتسويق النفط

7- اسم الشركة وجنسيته:

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات التالية وبيان رأيكم فيها وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب الذي تراه مناسباً.

المؤهلات والخبرات الفنية المتخصصة

التسلسل	العبرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
1	يتوفر بالشركة محاسبين على دراية جيدة وتامة بالنظام المحاسبي					
2	يتمتع العاملون في أقسام المحاسبة في الشركة بالكفاءة المناسبة لعملهم					
3	يتوفر لدى العاملين في أقسام المحاسبة المؤهل العلمي المناسب للعمل بأقسام المحاسبة					
4	تعقد دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء العاملين في أقسام المحاسبة وتطوير قدراتهم					
5	يتمتع العاملون في أقسام المحاسبة في الشركة بالخبرة الفنية المناسبة لأداء عملهم					
6	يوجد بالشركة خبراء يطورون النظام المحاسبي بشكل دوري					
7	اعتقد أن الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل المحاسبي في الشركة كافية					

التوافق مع معايير المحاسبة الدولية

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
8	يستطيع نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركة التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة					
9	يمكن تحديث النظام المحاسبي فور ورود أي تعديلات في المعالجات وفقاً للمعايير الدولية					
10	يتفق النظام المحاسبي المطبق في الشركة مع المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية					
11	تتطابق المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية					
12	يواكب النظام المحاسبي المطبق في الشركة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية					
13	يتفق النظام المحاسبي المطبق في الشركة مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها					
14	يستطيع النظام المحاسبي معالجة العمليات المبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل					
15	ينسجم النظام المحاسبي المطبق في الشركة في مجال أعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية					

قابلية التحديث والتطوير التكنولوجي

التسلسل	العبرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
16	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركة بشكل دوري					
17	يتوفر للعاملين في الشركة دورات تثقيفية تأهيلية بتكنولوجيا المعلومات لمستخدمي النظام المحاسبي					
18	نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركة لديه القدرة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة					
19	يتم تطوير النظام المحاسبي في الشركة بشكل دوري ومستمر					
20	النظام المحاسبي القائم في الشركة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية					
21	يتوفر في النظام المحاسبي القائم في الشركة إمكانية لاستبداله بنظام محاسبي الكتروني قادر على التعاطي مع معطيات هذا التطور					

الخصائص النوعية لمخرجات النظام المحاسبي

التسلسل	العبرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
22	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بالقدرة على توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب					
23	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بالقدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواقعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها					
24	تتوفر بمخرجات النظام المحاسبي التغذية الراجعة والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار					

				25	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بالتمثيل الصادق الذي يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها
				26	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بإمكانية التثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها
				27	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بان المعلومات صادقة ومحايده وخالية من التحيز

مشكلات تطبيق النظام المحاسبي

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
28	يعاني النظام المحاسبي المطبق في الشركة من مشاكل وثغرات وأوجه قصور تتعلق في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي					
29	النظام المحاسبي المطبق في الشركة لا يلبي احتياجات المستخدمين للتقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية					
30	النظام المحاسبي المطبق في الشركة لا يقدم البيانات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب ويحقق الفوائد المرجوة منه					
31	أصحاب حقوق الملكية يحولون دون تطوير النظام بالشكل المرغوب					
32	يفتقر النظام المحاسبي المطبق في الشركة إلى الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات					
33	يعاني النظام المحاسبي من القصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تفي بمختلف الاحتياجات					
34	يحتاج النظام المحاسبي المطبق في الشركة إلى إعادة النظر باعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية					

كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في شركات النفط الكويتية

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
35	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي المطبق في الشركة بخاصية الموثوقية والمصدقية					
36	تتمتع مخرجات النظام المحاسبي بخاصية الملائمة والتوقيت المناسب					
37	النظام المحاسبي المطبق في الشركة فعال وملائم للاستخدامات المتعددة ولنماذج القرارات المتباينة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية					
38	تمتاز مخرجات النظام المحاسبي المطبق في الشركة بالشمولية والفاعلية والكفاءة العالية					
39	يتيح النظام المحاسبي المطبق في الشركة آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وتحسين أداء الخدمات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات					
40	تؤدي مخرجات النظام المحاسبي المطبق في الشركة إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها					
41	يسهم النظام المحاسبي المطبق في الشركة في اتخاذ القرارات المناسبة وبكفاءة عالية					
42	يلعب النظام المحاسبي المطبق في الشركة دوراً هاماً في نجاح المؤسسة في أداء أعمالها					

انتهت الاستبانة

شاكراً لكم حسن تعاونكم